جامعة عبد الحميد بن باديس -مستغانم-
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم التدقيق المحاسبي ومر اقبة التسيير

مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي
الشعبة: العلوم المالية والمحاسبة التخصص: التدقيق المحاسبي ومر اقبة التسيير

أهمية المعلومة المالية في تفعيل دور التدقيق المحاسبي

مقدمة من طرف الطالبتان:

- درقاوي إيمان
- بوخاري حنان

أعضاء لجنة المناقشة

الصفة	الاسم واللقب	الرتبة	عن الجامعة
رئيسا	عتيق عائشة	أستاذ ة محاضرة أ	مستغانم
مقررا	مواعي بحرية	أستاذة محاضرة أ	مستغانم
مناقشا	جلولي سهام	أستاذة محاضرة ب	مستغانم

السنة الجامعية 2020/2021

جامعة عبد الحميد بن باديس –مستغانم-
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم التدقيق المحاسبي ومر اقبة التسيير

مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي
الشعبة: العلوم المالية والمحاسبة التخصص: التدقيق المحاسبي ومر اقبة التسيير

أهمية المعلومة المالية في تفعيل دور التدقيق المحاسبي

مقدمة من طرف الطالبتان:

- درقاوي إيمان
- بوخاري حنان

أعضاء لجنة المناقشة

الصفة	الاسم واللقب	الرتبة	عن الجامعة
رئيسا	عتيق عائشة	أستاذ ة محاضرة أ	مستغانم
مقررا	مواعي بحرية	أستاذ ة محاضرة أ	مستغانم
مناقشا	جلولي سهام	أستاذة محاضرة ب	مستغانم

السنة الجامعية 202 :2020/1

2021

الإهداء

الإهداء

﴿ بسم الله الذي نحمده ونشكره على نعمة ﴾

والذي يسر لنا طريقنا و أنار لنا دربنا، قال الله تعالي:

" وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون "

إلى من بلغ الرسالة و أدى الأمانة و نصح الامة

سيدنا محمدﷺ

أهدي هذا العمل الى سر النجاح والفلاح

"الوالدين الكريمين حفظهما الله ".

الى من انار لي الطريق في سبيل تحصيل العلم ولو بقدر بسيط من المعرفة من استاذتي الكريم.

الى زملائي وأصدقائي الأعزاء.

الى كل هؤلاء وباسمي معاني الوفاء اهدي هذا العمل

إيمان

حنان

2021

التشكرات

التشكرات

نحمد الله عزوجل على توفيقه لنا لإنجاز هذا العمل المتواضع

لا يطيب الشكر أولا ودوما إلا أن أحمد المولى العزيز حمدا يليق بعظمته وعلو مقامه

ان احاطنا بعونه هذا فيسر لنا ووفقنا لإنجاز هذا العمل.

أتقدم بخلص الشكر والامتنان الى قدوتي ومصدر تعلمي المستمر الأستاذ المشرفة مواعي بحرية بقبولها المتابعة والاشراف ولم تبخل علينا بالتوجيهات والنصائح القيمة وتقديم يد العون لنا.

نشكرها جزيل الشكر.

فهرس المحتويات

بيـــــان المحتـــــوى	رقــم الصفحة
الإهداء	
التشكرات	
قائمة المحتويات	
قائمة الجداول	
قائمة الأشكال	
المقدمة العامة	02
الفصل الأول: عموميات حول التدقيق المحاسبي و المعلومة المالية	
المبحث الأول: مفهوم التدقيق المحاسبي	08
المطلب الأول: تعريف التدقيق المحاسبي	08
المطلب الثاني: أهمية التدقيق المحاسبي و أهدافه	09
المطلب الثالث: فروض التدقيق المحاسبي	12
المبحث الثاني: مفهوم المعلومات المالية	14
الأول المطلب : ماهية البيانات	14
المطلب الثاني:ماهية المعلومات	18
المطلب الثالث: ماهية المعلومات المالية	24
المبحث الثالث: مفهوم نظم المعلومات المالية	29
المطلب الأول: تعريف نظم المعلومات	29
المطلب الثاني: تعريف خصائص و أهداف نظم المعلومات المالية	30
المطلب الثالث: الوظائف الأساسية لنظم المعلومات المالية	35
خاتمة الفصل	38
الفصل الثاني : أهمية المعلومات المالية كما و نوعا بالنسبة للتدقيق المحاسبي	
المبحث الأول: مبادئ النظام المحاسبي المالي	41
المطلب الأول:ماهية النظام المحاسبي المالي	41
المطلب الثاني: أهداف و أهمية النظام المحاسبي المالي	41
المطلب الثالث: المبادئ المحاسبية للنظام المحاسبي المالي	43
المبحث الثاني : المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية حسب النظام المحاسبي المالي	45

المطلب الأول: مفاهيم حول القوائم المالية	46
المطلب الثاني: أصول إعداد القوائم المالية	59
المطلب الثالث: عرض و تحليل القوائم المالية و فق النظام المحاسبي المالي	52
المبحث الثالث: جودة المعلومة المالية و تحسين دور التدقيق المحاسبي	60
المطلب الأول:مفهوم جودة المعلومة المالية	60
المطلب الثاني: قياس جودة المعلومة المالية	61
المطلب الثالث: علاقة التدقيق المحاسبي بجودة المعلومة المالية	62
خاتمة الفصل	
الخاتمة العامة	
قائمة المراجع	
الملخص	

قائمة الأشكال

رقم الشكل	بيان الشكل	رقم الصفحة
1-1	العلاقة بين البيانات و المعلومات	17
2-1	العوامل المؤثرة على استخدام المعلومات و تفسيرها	22
3-1	عناصر نظم المعلومات المالية	32
4-1	معايير نظم المعلومات المالية	34
5-1	الوظائف الأساسية لنظام المعلومات المالي	36

قائمة الجداول

رقم الجدول	بيان الجدول	رقم الصفحة
1-2	ميزانية الأصول	52
2-2	ميزانية الخصوم	53
3-2	حساب النتائج حسب الطبيعة	55
4-2	حساب النتائج حسب الوظيفة	56
5-2	جدول سيولة الخزينة (التدفقات النقدية) الطريقة المباشرة	57
6-2	جدول سيولة الخزينة (التدفقات النقدية) الطريقة غير المباشرة	58
7-2	جدول تغير الأموال	59

المقدّمة العامة

مقدمة عامة:

قد لا يحضى أداء المشروعات الاقتصادية بالدراسة المعمقة ،وهذا من الأخطاء التي تقع فيها الدول في طريق النمو التي تهتم بالكم دون النوع ودون النظر الدقيق للطريقة السليمة لتسيير هذه الأموال الضخمة التي تديرها هذه المؤسسات وهذا ما يؤدي في اغلب الأحيان الى حوادث الإفلاس والأزمات التي تشهدها بين الحين والأخر ، خصوصا بعد ما تحول العالم الى أحادية قطبية بات من المؤكد ان ضمان البقاء يعني القوة في اتخاذ القرار الذي يرتكز على قوة اقتصاد أي دولة .

وبما ان المؤسسة هي الركيزة الأساسية للاقتصاد وجب عليها مواكبة هذه التطورات والاستفادة منها لضمان البقاء والارتقاء الى الأفضل . كل هذا أدى الى ظهور التدقيق المحاسبي وتعزيز مكانته كوظيفة داخلية او خارجية فالتدقيق المحاسبي هو عملية فحص البيانات المالية من اجل إعطاء الرأي المستقل والمحايد فيما يخص نشاطات المؤسسة من طرف محاسب ذو خبرة يقوم بفحص البيانات المحاسبية حتى يتمكن من الادلاءبرايه عن إمكانية الاعتماد عليها .

كما تعتبر المعلومات المالية الوسيلة المستخدمة لترتيب وتوصيل هذه المعلومات والسماح في التقارير المالية بصفة عامة والقوائم المالية بصفة خاصة ، وحيث هذه القوائم ويجب ان تكون ملائمة وموثوقة حتى يمكن الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات المناسبة للمؤسسة ؟

ولإعطاء صورة واضحة لأهمية المعلومة المالية في تفعيل دور التدقيق المحاسبي تمحور جوهر العمل حول الإشكالية التالية

- كيف تساهم المعلومة المالية في تفعيل دور التدقيق المحاسبي ؟

وتتمحور تحت هذه الإشكالية عدة أسئلة فرعية:

1- ماذا يقصد بالتدقيق المحاسبي والمعلومة المالية؟

2- ماهي الأسس النظرية للمعلومات المالية ، نظم المعلومات المالية وجوده المعلومات المالية ؟

3- ماهي علاقة المعلومة المالية والتدقيق المحاسبي ؟

الفرضيات:

- على ضوء العرض السابق لإشكالية البحث ، يمكن تصميم وصياغة الفرضيات بهدف البحث عن اجولة موضوعية ومقنعة لإشكالية هذه الدراسة :

- تحتوي القوائم المالية على معلومات مالية تعتبر الأساسية في اتخاذ القرارات بالنسبة للعدية من الأطراف .

-المعلومات المالية الصحيحة و الموثوقة تؤدي الى تفعيل دور التدقيق المحاسبي .

-تحتاج عملية التدقيق الى معلومات مالية ذات جودة حتى تتمكن المؤسسة من الإفصاح عن قوائمها المالية بشكل سليم .

أهمية الدراسة :

تتجلى أهمية هذه الدراسة انطلاقا من أهمية المعلومات المالية فهي المادة الخام في اعداد القوائم التي تعمل عملية التدقيق المحاسبي على التأكد من ثقتها وسلامتها .

اهداف الدراسة :

بناء على تحديد مشكلة موضوع البحث والفرضيات الأساسية ، فان هدف البحث تحقيق مايلي:

1-ابراز أهمية استخدام المعلومات المالية الواردة في القوائم المالية .

2-الاطلاع على الجديد الذي جاء به النظام المحاسبي المالي الجديد فيما يخص القوائم المالية .

3-التعريف على أهمية جودة المعلومات المالية بالنسبة لعملية التدقيق المحاسبي .

4-ابراز أهمية التدقيق المحاسبي وإبراز مدى أهمية ، في إعطاء صورة صادقة على الوضعية المؤسسة.

الدراسات السابقة :

- استعنا ببعض الدراسات السابقة من أجل إثراء بحثنا هذا و من بين أقربها صلة بموضوع بحثنا نذكر مايلي :
- علا أحمد عبد الهادي الزعانين ، أثر التحول في نظم المعلومات المحاسبية ، دراسة تطبيقية في وزارة المالية الفلسطينية ، رسالة ماجستير في المحاسبة و التمويل . كلية الدراسات العليا ، جامعة الإسلامية - غزة – فلسطين ،2007 . حيث تتمحور إشكالية البحث حول : ماهو أثر التحول في نظم المعلومات المحاسبية المستخدمة في وزارة المالية على دلالة المعلومات المالية ؟

  جاءت هذه الدراسة للتعرف على المعالجة الآلية للبيانات لنظم المعلومات المحاسبية من خلال دراسة تطبيقيه في وزارة المالية الفلسطينية.

  تهدف هذه الدراسة إلى تتبع أثر المعالجة الآلية لنظم المعلومات المحاسبية من خلال المدخلات و المعالجة و المخرجات و لقد استخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي لأنه أكثر المناهج استخداما في الظواهر الإنسانية و لاجتماعية و لقد قامت الباحثة بتصميم هذه الدراسة لتشتمل على أربعة فصول : الفصل الأول الإطار النظرى للدراسة ، و في الفصل الثاني تطرقت لنظم المعلومات المحاسبية و استخدامها في ترشيد القرارات ، أما الفصل الثالث فقد تحدث عن القطاع الحكومي و خصوصا في وزارة المالية الفلسطينية و الواقع العملي على النظام المالي داخلها ، و الفصل الرابع فقد تم فيه تحليل النتائج و اختبار الفرضيات ، و انتهت الدراسة بعدة نتائج و توصيات .
- بن خليفة حمزة " دور القوائم في إعداد بطاقة الأداء المتوازن لتقييم أداء المؤسسات الاقتصادية " دراسة حالة مجموعة من المؤسسات الاقتصادية ، أطروحة دكتورة في المحاسبة ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ،جامعة بسكرة ، الجزائر ،2018، حيث تتمحور إشكالية البحث : ماهو دور القوائم المالية في اعداد بطاقة الأداء المتوازن لتقييم أداء المؤسسات الاقتصادية ؟ تبين هذه الدراسة مدى الاعتماد على القوائم المالية في إعداد بطاقة الأداء المتوازن و التي هي عبارة عن نظام متكامل لقياس و تقييم الأداء للمؤسسات و الذي يتكون من مجموعة من المقاييس المالية و غير المالية التي تبين نتائج تنفيذ الأداء و تربطها بإستراتجية و أهداف المؤسسة المحددة من خلال

خمسة أبعاد و هي البعد المالي ، بعد العميل ، بعد العمليات الداخلية و بعد التعلم و النمو ، و يمكننا إضافة أبعاد أخرى لحاجة و طبيعة أداء المؤسسة و إستراتجيتها . و يهدف هذا التقييم إلى التعرف على مواطن القوة و تعزيزها، و مواطن الضعف ووضع الحلول اللازمة لها ، و يعتبر هذا النموذج الجديد في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية من الناحية المالية و غير المالية .

- نبيل حلمي : نظم المعلومات المالية ودورها في عملية صناعة القرارات المالية –دراسة حالة – المؤسسة الوطنية لخدمات الابار ENSP،أطروحة دكتوراه في إدارة وتسيير المنظمات ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة غرداية ، الجزائر 2020، حيث تتمحور إشكالية البحث حول : كيف تساهم نظم المعلومات المالية في عملية صنع القرارات المالية في المؤسسة الوطنية لخدمات الآبار بحاسي مسعود ؟

تناولت هذه الدراسة دور نظم المعلومات المالية في عملية صنع القرارات المالية ، بمؤسسة بترولية جزائرية و هي المؤسسة الوطنية لخدمات الآبار (ENSP)، بالاعتماد على مميزات نظم المعلومات المالية بالمؤسسة ، التي تعتبر مصدرا الحصول على المعلومات المالية كما تم الاعتماد في الجانب النظري للدراسة على المنهج الوصفي ، أما عن الجانب التطبيقي اعتمد أسلوب دراسة الحالة لتحقيق أهداف الدراسة ، حيث تم اختيار عينة الدراسة بطريقة قصديه ، و تتكون من اثنان و أربعون (42) مسؤولا على مستوى المديريات الفرعية بالمؤسسة محل الدراسة ، بما فيها المدرية العامة و الذين يساهمون في صناعة القرارات المالية . تم استخدام الاستبيان بشكل أساسي و المقابلة في جمع البيانات، كما تمت معالجة البيانات بواسطة برنامج الحزمة الإحصائية ، من أهم النتائج التي تم التوصل إليها في هذه الدراسة : نظم المعلومات المالية بالمؤسسة الوطنية لخدمات الآبار تتميز بمستوى المطلوب من المرونة ، السرعة ، الدقة ، الملائمة و الحماية ، عملية صنع القرارات المالية بالمؤسسة الوطنية للخدمات الآبار تمتاز بالكفاءة المطلوبة .

أسباب اختيار الموضوع

من أهم الأسباب اختيارنا لهذا الموضوع مايلي :

أسباب موضوعية: و هي تتعلق بالموضوع ذاته.

- ✓ أهمية جودة المعلومات المالية في المؤسسة
- ✓ إبراز أهمية مهنة التدقيق المحاسبي في جميع المؤسسات.
- ✓ محاولة إضافة مرجع جديد في الموضوع للمكتبة الجامعية.

أسباب ذاتية: فيمكن تلخصها فيما يلي:

- ✓ طبيعة التخصص الذي ندرس فيه، و كذلك الرغبة في التخصص أكثر من المجال.
- ✓ شعور بأهمية الموضوع خاصة مع المفاهيم الجديدة التي اكتسبتها المعلومات المالية .
- ✓ إمكانية البحث في هذا الموضوع و قدرة الوصول إلى بعض المعلومات خاصة من خلال المراجع المختلفة .

حدود الدراسة :

- **البعد الموضوعي للدراسة :** نظرا لتعدد مصادر المعلومات المالية الداخلية منها و الخارجية ، قمنا بالتركيز في دراستنا على المصادر الداخلية للمعلومات المالية و جودتها باعتبارها اهم مصادر المعلومات المالية المساهمة في تفعيل دور التدقيق المحاسبي .
- **البعد الزمني للدراسة :** تم إنجاز هذه الدراسة في الفترة مابين نوفمبر 2020 إلى 22 جوان 2021 .

منهج الدراسة :

بفرض الإجابة على الإشكالية المطروحة واثبات صحة الفرضيات ، تم الاعتماد في دراستنا على المنهج الوصفي في عرض المفاهيم و المعلومات الخاصة لمجال البحث مع الاعتماد على المنهج التحليلي في تفسير تلك المعلومات و تحليلها و استخلاص النتائج منها و بالتالي الوصول إلى النتائج و الإجابة على إشكالية و الخروج بجملة من الاقتراحات .

أدوات البحث : اعتمدنا في دراستنا هذه على :

- ✓ الكتب المتخصصة في مجال البحث
- ✓ الأطروحات و الرسائل الجامعية
- ✓ التقارير و الملتقيات
- ✓ مواقع الانترنيت
- ✓ القوانين و المراسيم و الجرائد.

هيكل الدراسة :

من أجل الإجابة عن الإشكالية الرئيسية و على الأسئلة الفرعية و لإثبات صحة الفرضيات قمنا بتقسيم الدراسة إلى فصلين و هي كالتالي:

- الفصل الأول : تحت عنوان " الإطار المفاهيمي للتدقيق المحاسبي و المعلومات المالية ". وجاءت ضمنه ثلاثة مباحث ، فحاولنا في هذا الفصل تحديد مفهوم للتدقيق المحاسبي من خلال المبحث الأول و كان عبارة عن ماهية للتدقيق المحاسبي و فروضه و أهدافه ، أما المبحث الثاني فتطرقنا إلى المفاهيم الخاصة بالمعلومات و البيانات و تحديد الفرق بينهما ثم تحديد مفهوم المعلومات المالية و المصادر الداخلية لها في المؤسسة . أما المبحث الثالث و الأخير سنتطرق إلى مفهوم نظم المعلومات المالية من خلال التطرق إلى نظم المعلومات.
- أما الفصل الثاني : تحت عنوان " أهمية المعلومة المالية كما و نوعا بالنسبة للتدقيق المحاسبي " و جاءت ضمنه ثلاثة مباحث فحاولنا في هذا الفصل تحديد مبادئ النظام المحاسبي المالي من خلال المبحث الأول فكان عبارة عن تعريف النظام المحاسبي المالي و أهدافه و أهميته و المبادئ المحاسبية للنظام المحاسبي المالي ، أما المبحث الثالث و الأخير سنتطرق إلى دور التدقيق المحاسبي في تحسين جودة المعلومة المالية و الفضائح المالية .

الفصل الأول

عموميات حول التدقيق المحاسبي والمعلومة المالية

تمهيد:

تسعى المؤسسات دوما بأن تكون في أفضل صورة ، سواء كان أمام الملاك أو العملاء أو الزبائن ....، حتى تتمكن من ذلك أصبحت المؤسسة اليوم تهتم بالتدقيق المحاسبي الذي يعتبر أحد الركائز الأساسية فيها ،كما للمعلومات المالية أهمية كبيرة على مستوى الداخلي و الخارجي للمؤسسة فهي تخدم أطراف عديدة.....

إن الحجم الكبير للمعلومات المالية التي يتم تداولها في المؤسسة أدى بهذه الأخيرة إلى إتباع نظام يكفل لها السيطرة على ذلك الحجم من المعلومات المالية تخزينا معالجة و نشرا، و هذا ما يسمح بتوفير المعلومات المالية المطلوبة لمختلف المستويات الإدارية حتى تستطيع إدارة مهامها على أسس سليمة بما يحقق مصالح المؤسسة و هذا ما نتطرق إليه في الفصل من خلال العناصر التالية:

المبحث الأول : مفهوم التدقيق المحاسبي

المبحث الثاني : مفهوم المعلومات المالية

المبحث الثالث : نظم المعلومات المالية

المبحث الأول : مفهوم التدقيق المحاسبي

يبدو من ظاهر المعنى لكلمه " التدقيق " أنها تنطوى على عمل رقابي يعتمد على نشاط الفحص و التحقق . الذي يتم ممارسته بواسطة شخص معين أو جهة معينة و ذلك بغرض الحصول على المعلومات اللازمة لتحقق من تنفيذ المهام و الإلتزام بالمبادئ ،والحفاظ على الموارد و إنجاز الأهداف .

المطلب الأول : تعريف التدقيق المحاسبي

تعددت التعاريف و المفاهيم التي جاء بها المؤلفون و المنظمات و الجمعيات المهنية لمهنة التدقيق . و تأثرت بتغير الظروف الاقتصادية و هي مجموعة من التعاريف التي تناولت التدقيق و فيما يلي:

- هو علم يتمثل في مجموعة من المبادئ و المعايير و القواعد و الأساليب التي يمكن بواسطتها القيام بعملية الفحص الإنتقادي للأنظمة و البيانات المالية.[1]
- هو علم يتمثل في مجموع من المبادئ و المعايير و القواعد و الأساليب التي يمكن بواسطتها شخص مؤهل و مستقل لإبداء رأيه الفني المحايد عن مدى تمثيل و تطابق المعلومات المتعلقة بوحدة اقتصادية للواقع بدرجة معقولة في ظل المعايير المحددة و تبليغ هذا الرأي للمهتمين بشؤون الوحدة الاقتصادية للمساعدتهم في إتخاذ القرارات .[2]
- هو جمع و تقييم الأدلة عن المعلومات لتحديد مدى التوافق مع المعايير المقررة سلفا و التقرير عن ذلك . و يجب أداء التدقيق بواسطة شخص كفء و مستقل.[3]
- يتمثل التعريف الحديث للتدقيق في "أن التدقيق يمثل الإجراءات التي يتبعها شخص مستقل مؤهل محايد لتجميع و تقييم الأدلةالثبوتية حول معلومات مقيمة (معلومات عن طريق كميات أو مبالغ) تعود إلى منشأة معينة ، و ذلك لغرض القيام بأخذ القرار المناسب حول رأيه في درجة العلاقة الموجودة بين هذه المعلومات و الأسس و القواعد التي يجب إتباعها من قبل المؤسسة و ذلك للوصول إلى قرار نهائي حول هذه المعلومات المقيمة .[4]
- التدقيق هو كما ذكرته إحدى لجان جمعية المحاسبة الأمريكية بحيث عرفت التدقيق على أنه " عملية منتظمة للحصول على القرائن المرتبطة بالعناصر الدالة على الأحداث الاقتصادية و تقيمها بطريقة موضوعية لغرض التأكد من درجة مسايرة هذه العناصر للمعايير الموضوعية تم توصيل ذلك إلى الأطراف المعينة.[5]

و من التعاريف السابقة يمكن استنتاج أن التدقيق المحاسبي هو عملية منتظمة تعتمد على المبادئ و الأسس العلمية ، و له دور أساسي في الشركات و المؤسسات العامة و الخاصة و ذلك لتحسين أداء المؤسسة و تحقيق مردودية عالية .

---

[1] نواف محمد عباس الرماحي ،"مراجعة المعلومات المالية " ، الطبعة 01 ، دار الصفاء ، الأردن ، 2009 ، ص 17

[2] منصور أحمد البديوي ، شحاته السيد شحاته، "دراسات في الاتجاهات الحديثة في المراجعة مع تطبيقات عملية على معايير المراجعة المصرية والدولية "، ا لدار الجامعية ، مصر ،2002- 2003 ، ص 13

[3] ألفين أرينز، جيمس لوباك،" المراجعة مدخل متكامل ، ترجمة محمد عبد القادر الديسطي، مراجعة أحمد حامد دجاج ، دار المريخ ، السعودية ، بدون سنة النشر، ص 21.

[4] مصطفى يوسف كافي،"تدقيق الحسابات في ظل البيئة الإلكترونية و إقتصاد المعرفة "، الطبعة 01 ،مكتبة المجمع العربي، الأردن، 2014،ص17،

[5] محمد سمير الصبان، " الأصولا العلمية للمراجعة بين النظرية و الممارسة"، دار النهضة العربية، بيروت،1988،ص16.

كما نلاحظ من التعاريف السابقة أنها ركزت على نقاط أساسية و هي:

- ✓ فحص البيانات و السجلات و التأكد من صحة و سلامة العمليات التي تم تسجيلها و تحليلها و تبوبها
- ✓ التحقق من وجود الأصول و ملكيتها و القيم المسجلة في القوائم المالية.
- ✓ التقرير و يقصد به بلورة الفحص و التحقيق بطريقة فنية محايدة لتوضيح مدى دقة و عدالة نتيجة الأعمال و المركز المالي في نهاية الفترة المالية.

المطلب الثاني : أهمية التدقيق المحاسبي و أهدافه

تستمد مهنة التدقيق أهميتها من خلال اعتماد مستخدمي المعلومات المحاسبية أو المستفيدين منها على تقرير المدقق من أجل اتحاذ القرارات المناسبة .و كلما كبر حجم المؤسسات وزاد عدد مستخدمي المعلومات المحاسبية ، كلما أصبحت مهمة مدقق الحسابات أكثر صعوبة نظرا ، لإستخدام هذه البيانات في اتخاذ القرارات الاقتصادية ، و ذلك من خلال الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها.

1. أهمية التدقيق المحاسبي:

تكتسي عملية التدقيق الحسابات أهمية كبيرة ، حيث هناك العديد من الجهات التي تعتمد على تقرير مدقق الحسابات ، ومن بينها مايلي:[1]

- ✓ **إدارة المؤسسة :** تعتمد إدارة المؤسسة على القوائم المالية المدققة من قبل هيئة فنية محايدة التي تستخدم في الرقابة و التخطيط للمستقبل لتحقيق أهداف المؤسسة بكفاءة عالية.

  و يعتبر تقرير المدقق بالنسبة لإدارة المؤسسة بمثابة رأي تعتمد عليه و دليل حول عدالة القوائم المالية كوحدة واحدة .
- ✓ **الملاك و المستخدمين :** تعتمد هذه الطائفة على القوائم المدققة من أجل معرفة الوضع المالي للمؤسسة و مدى متانة مركزها المالي لاتخاذ قرارات توجيه مدخراتهم إلى الجهة التي تضمن حماية استثماراتهم و تحقق لهم أكبر عائد ممكن
- ✓ **الدائنين و الموردين :** يعتمد الدائنون و الموردون على تقرير المدقق من أجل التحقق من مدى سلامة و صحة القوائم المالية و تحليلها لمعرفة المركز المالي للمؤسسة و مدى قدرتها على الوفاء بالالتزامات قبل إتخاذ قرار الائتمان التجاري و التوسع فيه ، و تفاوت نسب الخصومات التي تمنحها و فقا لقوة المركز المالي.
- ✓ **المؤسسات البنكية و مؤسسات الإقراض الأخرى :** يعتبر التدقيق مهما لمثل هذه المؤسسات خاصة عند طلب العميل قرضا معينا أو تمويل المؤسسة حيث تعتمد تلك المؤسسات في عملية منح القرض من عدمه على تقرير مدقق الحسابات حول القوائم المالية

[1] رأفت سلامة محمود و آخرون ، "علم تدقيق الحسابات النظري" ، الطبعة 1 ،دار المسرة ، الأردن ،2011 ، ص 27 .

.

- ✓ **المؤسسات الحكومية** : تعتمد المؤسسات الحكومية على القوائم المالية المدققة لوضع الخطط و المتابعة و الإشراف و الرقابة على المؤسسات الاقتصادية و تأكيد إلتزامها بالقوانين و اللوائح و التعليمات و الإجراءات و التوجيهات بالإضافة إلى تحديد الانحرافات و أسبابها.
- ✓ **رجال الاقتصاد** : تعتبر القوائم المالية المعتمدة من قبل مدققي الحسابات ذات أهمية لما تتضمنه من بيانات محاسبية في تحليلها و تقدير الدخل الوطني ورسم برامج الخطط الاقتصادية.
- ✓ **نقابات العمال**:تعتمد نقابات العمال على القوائم المالية المدققة في مفاوضتها مع الإدارة من أجل تحديد السياسة العامة للأجور و تحقيق مزايا العمال.
- ✓ **مصلحة الضرائب** : تعتمد هذه المصلحة على البيانات المحاسبية التي تتضمنها القوائم المالية المدققة من أجل الحصول على الكشف الضريبي في الوقت المناسب و مساعدة هذه المصلحة في تحديد الوعاء الضريبي و تحصيل الضريبة
- ✓ **أهمية التدقيق في تخصيص الموارد** : يساهم التدقيق في تخصيص الموارد المتاحة بأفضل كفاءة و فعالية ممكنة لإنتاج تختلف السلع و الخدمات التي تزيد الطلب عليها لمؤسسات الاقتصادية القادرة على استخدام هذه الموارد من خلال الاعتماد على القوائم المالية المدققة حيث أن القوائم المالية غير المدققة تخفي في طياتها إسرافا و سوء كفاءة و تحول دون تخصيص الموارد النادرة بطريقة صحيحة.
- ✓ **أهمية التدقيق للاقتصاد الوطني** :يعتبر التدقيق ذو أهمية للاقتصاد الوطني من خلال تقديم الخدمات للأطراف السابقة الذكر كما يساهم في تنمية المجتمع من خلال حماية الاستثمارات و إظهار حالات الإسراف و التلاعب و توجيه استثمار المدخرات و استغلال الموارد المتاحة ، كما يساعد التدقيق في النهضة الاقتصادية و المالية و يعتبر أفضل عون للدولة في سبيل تحقيق أهدافها الوطنية خاصة مايتعلق بتنمية اقتصادها ورفع مستوى معيشة المواطنين و توفير الرفاهية الاقتصادية و الاجتماعية لهم.

و يمكن توضيح أهمية عملية تدقيق الحسابات و أثارها على سلوك مستخدمي المعلومات في اتخاذ القرارات الاقتصادية من خلال:[1]

- تخفيض مقدار عدم التأكد لدى مستخدمي المعلومات المتواجدة بالقوائم المالية المدققة من خلال تزويدهم بالمعلومات الكافية ، و بالتالي يساعد التدقيق على تجنب مخاطر اتخاذ القرارات.
- الحصول على المعلومات ذات القيمة الموجودة بتقرير المدقق من أجل اتخاذ قرار معين.
- يساهم في دفع و بعث موقف مناسب يؤدي إلى تجنب النتائج غير المرغوب فيها .

- ✓ **إدارة المشروع** : تعتمد إدارة المشروع على البيانات المحاسبية التي تستخدم في الرقابة و التخطيط للمستقبل لتحقيق أهداف المشروع بكفاءة عالية و القرارات المتعلقة بالتخطيط إنما تعتمد اعتمادا أساسيا على البيانات المحاسبية الصحيحة لرسم الخطط و السياسات بشكل محكم و دقيق و ليس هناك من ضمان لصحة و دقة البيانات المحاسبية إلا عن طريق فحصها من قبل هيئة فنية محايدة.

[1] سامي محمود الوقاد ، لؤي محمد الوديان ، مرجع السابق ذكره ، ص 26 .

2. أهداف التدقيق المحاسبي:

تطورت مهنة التدقيق بتطور مماثل في أهدافها ، حيث كانت النظرة إلى أهداف التدقيق قديما تقتصر على أنها و وسيلة لإكتشاف الغش و الخطأ و التلاعب و التزوير في الدفاتر و السجلات المحاسبية ، لكن بعد التطور الحاصل في بيئة الأعمال و تحرير التجارة الخارجية و أثر العولمة على اقتصاديات الدول ، تغيرت النظرة إلى التدقيق حيث أصبحت تتطلب من المدقق تقديم خدمات أهم من اكتشاف الغش و الخطأ و التلاعب و التزوير من أجل تحقيق الأهداف العصرية التي تتوافق من بيئة الأعمال الحديثة ، و عليه تنقسم أهداف التدقيق إلى مجموعتين رئيستين هما التقليدية و الحديثة المتطورة علو النحو التالي:

1.2.الاهداف التقليدية:

وتتمثل فيما يلي:[1]

- التحقق من مدى صحة و دقة و صدق البيانات المحاسبية المسجلة بالدفاتر و مدى إمكانية الاعتماد عليها.
- إبداء رأي محايدبالإعتمادعلى أدلة إثبات قوية حول مدى مطابقة القوائم المالية للمركز المالي.
- اكتشاف الأخطاء و الغش التي يمكن أن يتواجد بالدفاتر و السجلات المحاسبية.
- وضع ضوابط و إجراءات من أجل تقليل فرص ارتكاب الغش و الخطأ.
- المساهمة في رسم السياسات الإدارية و اتخاذ القرارات في الحاضر و المستقبل.
- حماية مستخدمي القوائم المالية ومساعدتهم في ترشيد القرارات المتعلقة باستثماراتهم.
- مساعدة مصلحة الضرائب في تحديد مبلغ الضريبة.
- تقديم مختلف التقارير ملء الاستثمارات للجهات الحكومية.

2.2.الأهداف الحديثة:

و تتمثل فيما يلي:[2]

- مراقبة الخطط و متابعة تنفيذها و التعرف على ما حققه من أهداف و دراسة الأسباب التي حالت دون الوصول إلى الأهداف المحددة.
- تقييم نتائج الأعمال بالنسبة إلى ماكان مستهدفا منها.
- القضاء على الإسراف من خلال تحقيق أقصى كفاية إنتاجية ممكنة في جميع نواحي النشاط.
- تحقيق أقصى قدر من الرفاهية للأفراد المجتمع.
- تخفيض خطر التدقيق و ذلك لصعوبة تقدير أثار عملية التدقيق على العميل او المنشآت محل التدقيق.

[1] محمد سمير الصبان ، عبد الوهاب نصر على ، " المراجعة الخارجية : المفاهيم الأساسية و آليات التطبيق و فقا للمعايير المتعارف عليها و المعايير الدولية " ، الدار الجامعية ، مصر 2002 ، ص 34 ، 35.

[2] غسان فلاح المطارنة ، " تدقيق الحسابات المعاصرة الناحية النظرية " ،الطبعة 1 ، دار المسيرة ، الأردن ، 2000 ،ص 30 .

و هناك أهداف أخرى أيضا تتمثل فيما يلي:[1]

- الوجود و التحقق .
- الملكية و المديونية.
- التقييم و التخصيص .
- العرض و الإفصاح.
- إبداء الرأي الفني.

المطلب الثالث : فروض التدقيق المحاسبي

تعتبر الفروض في أي مجال من مجالات المعرفة نقطة الانطلاق التفكير المنتظم من أجل الوصول إلى نتائج تحديد الإطار العام للنظرية التي تحكم ذلك المجال و يعتبر إيجاد فروض عملية ضرورية تساعد على إيجاد حلول المشاكل التي تواجه التدقيق و الوصول إلى نتائج تساهم في تحديد نظرية التدقيق.[2]

- و تم تعريف فروض التدقيق على أنها:المبادئ الأساسية، و التي يفترض أنها تمثل حقائق تساعد على شرح هدف المراجعةأوممارسات المراجعة .[3]

و تتمثل فروض التدقيق المحاسبي فيما يلي:[4]

1) **قابلية البيانات المالية للفحص:**و تعتمد البيانات المالية المتواجدة على مستوى القوائم المالية للفحص على نوع عملية التدقيق و طبيعة الحسابات أو العمليات أو البرامج التي ستخضع للتدقيق ويستمد هذا الفرض من المعايير المستعملة في تقييم البيانات المحاسبية و العناصر التي تحدد نظام الاتصال بين معدي و مستخدمي المعلومات و تتمثل هذه المعايير في:

أ. **الملائمة :** و يقصد بها أن تتلائم المعلومات المحاسبية مع احتياجات المستخدمين المحتملين و أن نعبر عن الأحداث المتعلقة بها.

ب. **القابلية للفحص** ويقصد بها ضرورة الوصول إلى نفس النتائج إذا قام شخصان أو أكثر بفحص نفس المعلومات.

ت. **البعد عن التحيز:** ويعني ذلك تسجيل الحقائق بطريقة صحيحة و بكل موضوعية.

ث. **القابلة للقياس الكمي** : يجب أن تتحلى المعلومات المحاسبية بخاصية القياس الكمي الذي يصنف الفائدة و المنفعة على المعلومات من خلال العمليات الحسابية.

2) **عدم و جود بالضرورة تعارض بين المدقق وإدارة المؤسسة في المدى الطويل، و أنه من الممكن و جود احتمال للتعارض بينها في المدى القصير :** و يعني ذلك انه ينبغي على كل من مدقق الحسابات و الإدارة الاهتمام بتمثيل الصادق للقوائم المالية خلال عرض نتائج الأعمال و المركز المالي من أجل تحقيق فائدة للمجتمع على المدى الطويل من خلال اتخاذ القرارات السليمة و التوزيع الكفاءة للموارد لأن التدقيق

[1] متولى محمد الجمل ، عبد المنعم محمود ، " المراجعة " ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 1973 ،ص 19 .

[2] محمد سمير الصبان ، محمد مصطفى سليمان ، " الأسس العلمية و العملية لمراجعة الحسابات " ، الدار الجامعية ، مصر ، 2004 ، ص 29 .

[3] أمين السيد لطفي ، " فلسفة المراجعة " ، الطبعة 1 ، الدار الجامعية ، مصر ، ، 2009 ،ص 131 .

[4] منصور أحمد البديوي ، شحاتة ، دراسات الاتجاهات الحديثة في المراجعة مع تطبيقات عملية على معايير المراجعة المصرية و الدولية ، الدار الجامعية ، مصر ، 2002 .2003 ، ص 36 .

يقدم تأكيد معقول نسبيا حول سلامة عرض القوائم المالية إلا أنه قد يوجد تعارض في المدى القصير بين المدقق و إدارة المؤسسة لعدة أسباب منها:[1]

- رغبة الإدارة في اظهار صورة ناجحة للمؤسسة و أنها تحقق أرباحا عالية من أجل الحصول على المكافآت .
- محاولة الإدارة تعديل بعض التأكيدات التي تسبب لها إحراجا عند قيام المدقق بفحص و تقييم تلك التأكيدات و لذلك يتعين على المدقق أن يتحلى بالشك المهني عند مايقوم بتجميع الأدلة و قرائن الاثبات المرتبطة بتأكيدات إدارة المؤسسة.

3. **خلو قوائم المالية و أية معلومات أخرى تخضع للفحص من أية أخطاء غير عادية أو توطئيه :** يجعل هذا الفرض عملية التدقيق اقتصادية و عملية من خلال تحديد الاختبارات عند إعداد برنامج التدقيق ووجود هذا الفرض لا يساعد مدقق الحسابات على اكتشاف الأخطاء غير العادية أو التواطئية إلا إذا كانت هناك أخطاء واضحة يمكن أن يكشفها المدقق أثناء اختباراته العدية فليس له أي عذر إن لم يستطيع اكتشافها عند قيامه بعملية التدقيق و كذلك يتعين على المدقق أن يبذل العناية المهنية عند أدائه لمهامه حتى يكون لهذا الفرض قيمة حقيقة، و يعتبر تقييم نظام الرقابة الداخلية (عملية تساهم في تدعيم هذا الفرض).[2]

4. **وجود نظام جيد و فعال للرقابة الداخلية يساهم في تقليل احتمالات الغش و التلاعب في المؤسسة :** يستوحى هذا الفرض من وجود نظام سليم للرقابة الداخلية بعد إمكانية وقوع الأخطاء مما يساعد في إعداد برنامج التدقيق و تخفيض حجم الاختبارات حيث عدم وجود نظام سليم للرقابة الداخلية يسهل إمكانية وقوع الأخطاء في القوائم المالية مما يجعل التحقق منها أمرا صعبا، ولهذا يقوم بتقدير المخاطر التي قد تنجم من عدم وجود نظام سليم للرقابة الداخلية.[3]

5. **التطبيق المناسب للمبادئ المحاسبية المتعارف يؤدي إلى سلامة تمثيل القوائم المالية للمركز و نتائج الأعمال :** تمثل مبادئ المحاسبة المتعارف عليها المقياس الذي من خلاله يتم الحكم على مدى مصداقية و عدالة عرض القوائم المالية لنتائج الأعمال و المركز المالي ، و يعني هذا الفرض أن المدققين يستدلون بالمبادئ المحاسبية المتعارف عليها كمقياس للحكم على سلامة عناصر معينة كما أنها تساهم في تكوين و تدعيم أرائهم.

6. **العناصر و المفردات التي كانت صحيحة في الماضي ستكون كذلك في المستقبل :** يستمد هذا الفرض من فروض المحاسبة و هو فرض الاستمرارية ، و يعني هذا الفرض أنه إذا اتضح مدقق الحسابات أن إدارة المؤسسة تتصرف بطريقة رشيدة و ان نظام الرقابة الداخلية المطبق سليم فإنه يفترض أن يستمر الوضع كذلك في الفترات اللاحقة مالم يثبت العكس ، و العكس صحيح ، حيث إذا تبين للمدقق أن إدارة المؤسسة تتلاعب في تصرفاتهما و أن نظام الرقابة الداخلية المطبق غير سليم فينبغي عليه الحرص منها في المستقبل ،و من جهة أخرى تستحيل عملية التدقيق في حالة عدم و جود هذا الفرض.

[1] محمد سمير الصبان ، محمد مصطفى سليمان ، " الأسس العلمية و العملية لمراجعة الحسابات " ، مرجع سبق ذكره ،ص 30 .
[2] منصور أحمد البديوي ، شحاته السيد شحاته ، مرجع سبق ذكره ، ص 30 .
[3] محمد سمير الصبان ، محمد مصطفى سليمان ، مرجع سبق ذكره ،ص 33

7.مدقق الحسابات عليه أن يتصرف عند أدائه لمهامه كمدقق فقط : لا يعني هذا الفرض أن المدقق لا يمكنه تقديم أنواع أخرى لعملائه من خلال معرفته المحاسبية مثل اقتراح طرق ملائمة لمسك الدفاتر و السجلات المحاسبية ، و إنما يعني أن الخدمات الأخرى التي يقدمها المدقق أثناء تنفيذ عملية التدقيق ، يجب أن تكون أقل أهمية لأنه من الممكن أن تكون مضرة إذا تداخلت مع حياته كما يعني هذا الفرض أنه لا ينبغي أن يكون للمدقق مصالح متعارضة تحد من استقلالية عند أداء مهامه.[1]

8.يفرض المركز المهني لمدقق الحسابات التزامات مهنية تتناسب مع هذا المركز: من خلال هذا الفرض يمكن تحديد مفهوم العناية المهنية اللازمة من مدقق الحسابات عند ممارسة المهنة ، وقد تم الاعتراف بالالتزامات المهنية التي تفرضها مهنة مدقق الحسابات إلى حد مقبول من خلال معايير التدقيق المتعارف عليها ، و بشكل هذا الفرض السابق الأساس الذي من خلاله تتحد مسؤولية المدقق اتجاه المجتمع،العميل و زملاء المهنة.[2]

المبحث الثاني : مفهوم المعلومات المالية

يستخدم البعض لفظ البيانات و المعلومات للدلالة على نفس المفهوم ، بينما في الواقع كل مفهوم مختلف عن الأخر ، فالمعلومات لها أهمية كبيرة مما جعل المؤسسات الاقتصادية تتعامل معها على أنها موارد اقتصادية لها قيمة كبيرة لذلك من الضروري أن يكون هناك تدفق دائم للمعلومات للمساعدة في إتخاذ القرارات.

المطلب الأول : ماهية البيانات

تعددت التعاريف و المفاهيم التي تناولت مفهوم البيانات و التي جاء بهامختلف الباحثين و المؤلفين و التي حاولت إعطاء تعريف واضح لهذا المصطلح.

1. تعريف البيانات

"عبارة عن الحروف و الجمل و العبارات و الأرقام و الرموز الغير المنظمة و الغير المرتبطة بموضوع واحد و التي لا يستفاد منها في شكلها الحالي إلا بعد تطويرها من خلال عمليات التحليل و الشرح و التي إذا مافرزت و صنفت وبوبت و نظمت فإن هذه البيانات تتحول إلى معلومات".[3]

و عرفت أيضا على أنها: " المادة الخام التي تشتق منها المعلومات فهي تمثل الأشياء و الحقائق و الأفكار و الأراء و الأحداث و العمليات التي تعبر عن مواقف و أفعال أو تصنف هدفا أو ظاهرة أو واقع معين (ماضيا أو حاضرا، أو مستقبلا). دون أي تعديل أو تفسير او مقارنة.[4]

من التعاريف المذكورة نستنتج أن البيانات عبارة عن حقائق مجردة ليس لها أي معنى أو دلالة في حد ذاته بمعنى أنها إذا تركت على حالها فلن تصنف أي شيء إلى مستعملها مما يؤثر على سلوكهم في إتخاذ القرارات أما إذا عولجت من خلال عمليات التحليل و الشرح أصبحت ذات دلالة و فائدة بحيث اعتبارها بعد ذلك معلومات يمكن أن تخدم متخذي القرارات و يتم بناء القرارات الصائبة على أساسها.

[1] محمد سمير الصبان ، محمد مصطفى سليمان ، مرجع سبق ذكره ،ص 34 .
[2] منصور أحمد البديوي ، شحاتة ، مرجع سبق ذكره ، ص 38 ، 39.
[3] إيمان فاضل السمرائي ، هيثم محمد الزعبي ، "نظم المعلومات الإدارية "، دار الصفاء للنشر و التوزيع ، عمان ، 2002 ، ص 24 .
[4] سليم الحسنى، مبادئ نظم المعلومات الإدارية، الطبعة 01، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع، عمان، 1998 ، ص 38 .

2. خصائص البيانات:

حتى يستفيد المتلقي للبيانات منها فيجب أن تتصف بخاصيتين هما:[1]

- **الإضافة المعرفية:** حتى يستطيع المتلقي الاستفادة من البيانات المرسلة إليه فإنها يجب أن تشكل إضافة معرفية بالنسبة إليه ، اما إذا كان يعرف محتوى البيانات المرسلة إليه بشكل مسبق فإنها لا تشكل أي إضافة معرفيه و بالتالي لا يمكن الاستفادة منها، و عندما تقوم البيانات بالتقليل من حالة عدم اليقين عند المتلقي تتحول إلى معلومات.

يتم التمييز بين المعلومات و البيانات وفق المعيار الشخص للمتلقي (المستفيد) فإذا ما أدت البيانات إلى إضافة معرفة لدى الشخص الملتقى تحولت إلى معلومات ، اما إذا لم تؤدي البيانات إلى أي إضافة معرفية لدى الشخص المتلقي فتبقى مصنفة في إطار البيانات .

- **الارتباط :** حتى تتحول البيانات إلى المعلومات فيجب أن تكون هذه البيانات مرتبطة بمشكلة معينة أو حدث معين يتم إتخاذ القرار بشأنه من قبل المتلقي ، فالبيانات تعد معلومات إذا كانت نؤثر في القرار المتخذ ، أو تؤدي إلى تغيير القرار أو تعديله لذلك ما يعتبر بيانات في لحظة معينة قد يتحول إلى معلومات في أوقات أخرى.

3. أنواع البيانات:

يمكن تقسيم البيانات إلى الأقسام التالية:[2]

1.3. البيانات الكمية : و هي بيانات رياضية و إحصائية تبرز علاقة معينة بين عدد من العوامل: المتغيرات و تتميز بالدقة و الثقة.

2.3.البيانات النوعية: و هي تتضمن أحكاما أو تقديرات غير محددة بأرقام ،لذا فهي أقل دقة و ثقة من سابقتها لأن تتضمن التحيز و نقص الموضوعية .

4. مصادر البيانات:

يمكن القول بشكل عام أن المصدر الأساسي للبيانات هو الشخص الذي يقوم بتجميع هذه البيانات من خلال مشاهدته و ملاحظته وتجاربه على الواقع المحيط به ، الا انه في المجال الإداري و فيما يخص المؤسسة نستطيع القول أن مصادر البيانات يمكن تقسيمها إلى نوعين:[3]

- **المصادر الداخلية للبيانات:** و هي البيانات التي تجمع من الإدارات المختلفة و الأقسام و العاملين في مختلف جوانب نشاط المؤسسة مثل: الفواتير و أوامر الشراء.
- **المصادر الخارجية للبيانات:** و هي البيانات التي تأتي من الزبائن و الموردين و من مختلف المؤسسات ذات العلاقة مع المؤسسة المعينة و السوق وآلية العرض و الطلب السائدة فيه.

[1] عبد الرزاق محمد قاسم ، تحليل و تصميم نظم المعلومات المحاسبية ، دار الثقافة للنشر و التوزيع ، دمشق ، 2006 ، ص 12، 13 .
[2] المرجع نفسه ، ص 06 ، 07 .
[3] المرجع نفسه ، ص 07 ، 08 .

5. طرق الحصول على البيانات:

تتعدد طرق الحصول على البيانات و تتنوع حسب احتياجات المستخدم و من بين هذه الطرق نذكر [1] :

- **البحث و فحص السجلات :** يتم ذلك من خلال متابعة الخريطة التنظيمية و الملفات و التقارير و نماذجها و سجلات القرارات الهامة و الشكاوي و المشاكل التي سجلت عند إعداد و تنفيذ الخطط علاوة على المرسلات الخاصة.
- **استخدام أسئلة الاستبيان :** هو عبارة عن وسيلة لجميع البيانات عن طريق استمارة تملئ من طرف الافراد.
- **المقابلة الشخصية :** وتعتبر من أهم الطرق للحصول على البيانات و المعلومات
- **الملاحظة :** يمكن الحصول على أجوبة جزئية لمشكلة معينة عن طريق ملاحظة الأحداث المرتبطة بها ، و يتم تجهيز البيانات المجمعة بهذه الطريقة للحصول على المعلومات عن المشكلة.
- **التقارير:** تقوم هذه الطريقة على أساس الملاحظات أو الأحاديث الغير الرسمية . قد تكون هذه التقارير قاصرة و متحيزة. و لكنها في أجوال أخرى قد تكون مفيدة.

6. العلاقة بين البيانات و المعلومات:

من خلال ما سبق من تعاريف و خصائص للبيانات ، فإنه يكمن تلخيص العلاقة بين البيانات و المعلومات في الشكل التالي[2]:

[1] محمد الفيومي ،" نظم المعلومات المحاسبية في المنشأة المالية و البنوك و شركات التأمين" ، الدار الجامعية ، لبنان ، 1990 ، ص 135 .

[2] محمد أحمد حسان ، "نظم المعلومات الإدارية ، الدار الجامعية الإسكندرية ،" 2008 ،ص 20 .

الشكل رقم(1.1): العلاقة بين البيانات و المعلومات

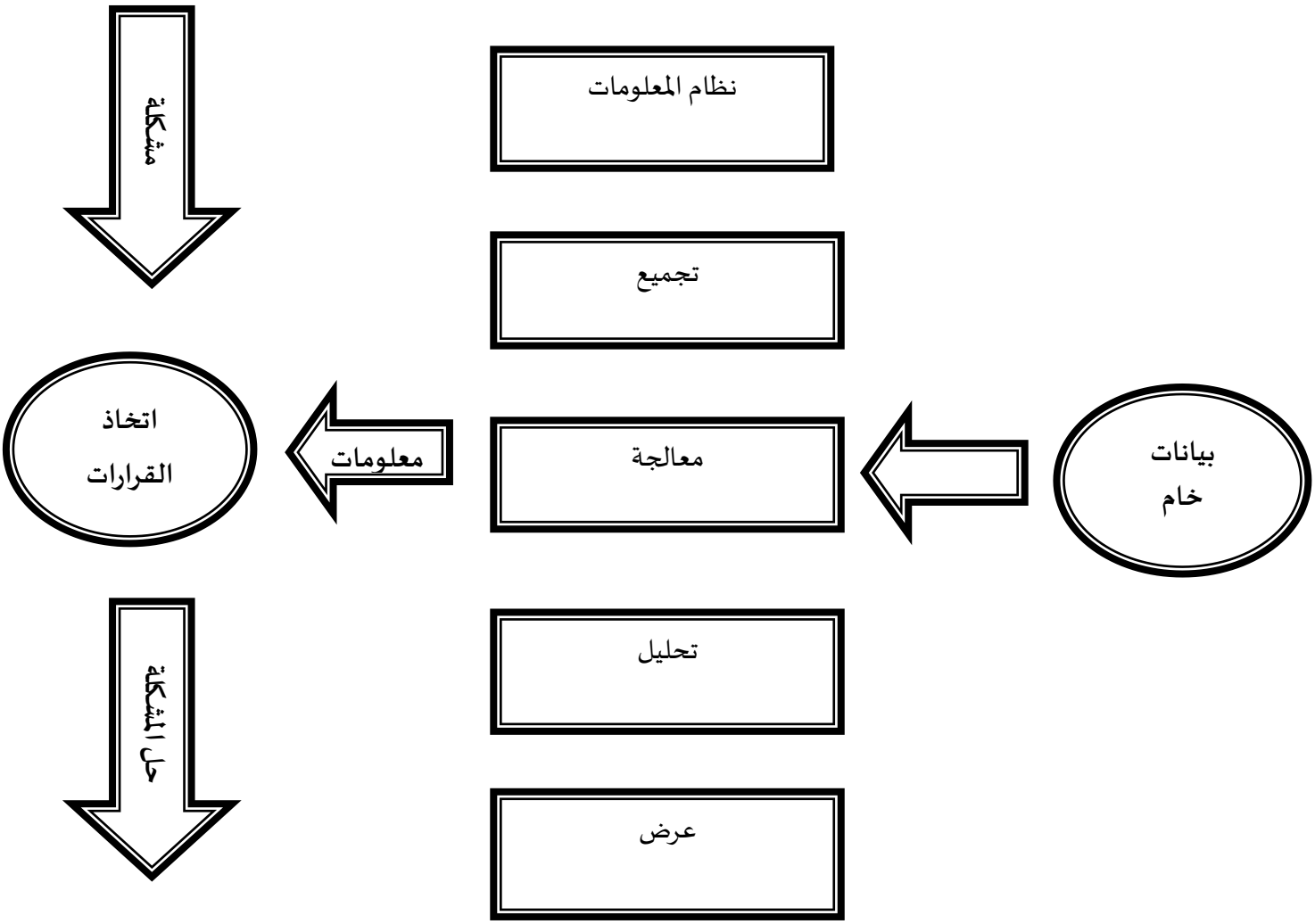

المصدر محمد أحمد حسان ، نظم المعلومات الإدارية، الدار الجامعية ،الإسكندرية 2008، ص20

يتم معالجة المعلومات الخام و تجميعها و تحليلها و عرضها بطرق ملائمة للحصول على معلومات تمكن استخدمها من طرف متخذي القرارات لحل المشكلات التي ويواجهونها يمكن للبيانات أن تكون معلومات إذا ما كانت تخدم متخذ القرارات في شكلها الأولي ، لكن في نفس الوقت قد تكون غير نافعة للمستخدمين الأخرين على شكلها الحالي ، لذا يجب معالجتها من خلال عدة مراحل لتصبح معلومات يمكن بناء قرارات على أساسها.

المطلب الثاني : ماهية المعلومات

لقد أصبحت المعلومات عنصرا هاما يلعب دوره في تحديد كفاءة و فعلية المؤسسة الاقتصادية ، لذلك اتجهت المؤسسات إلى تصميم و بناء أنظمة معلومات من أجل السيطرة على الكم الهائل من المعلومات الضرورية لإدارة المؤسسة و ذلك لضمان وصول معلومات موثوقة و صحيحة إلى كافة المستويات تكون مفيدة في إتخاذ ووضع القرار.

1. تعريف المعلومات :

من بين التعاريف التي أسندت إلى المعلومات نجد:

- " هي عبارة عن مجموعة من البيانات المنظمة و المرتبطة بموضوع معين و التي تشكل الحقائق و المفاهيم و الآراء و الاستنتاجات التي تشكل خبرة و معرفة محسوسة ذات قيمة مدركة في الاستخدام الحالي أو المتوقع ، و نحصل على المعلومات نتيجة معالجة البيانات من خلال عملية التبويب و التصنيف و التحليل و التنظيم بطريقة مخصصة تخدم هدف معين ".[1]
- "و تعرف كذلك على أنها عبارة عن البيانات التي تمت معالجتها بشكل ملائم لتعطي معنى كاملا ، يمكن من استخدامها في العمليات الجارية و المستقبلية لاتخاذ القرارات "[2].

و قد حاول الباحث(برامان 1989 - Barmans) تعريف المعلومة حيث اقترح أربعة تعاريف رئيسية و هي كالتالي:

- المعلومة كمورد : هذه هي الفكرة الكلاسيكية عن المعلومات ، يعتبر المنشئوون و المعالجون للمعلومات و المستفيدين منها كبيانات معزولة عن بعضها البعض.
- المعلومة كسلعة : مايصعب ذلك من تطبيق المفاهيم المتصلة بالبيع و الشراء و المتصلة بسلسلة الإنتاج.
- المعلومة كإدراك حسي : و يصنف العالم برمان أن المعلومة عند هذا المستوى تعالج كتقليل للشك ، كما أنها تختلف من شخص لأخر أي أنها نسبية الاستفادة منها .
- المعلومات كقوة تشكل المجتمع : المعلومات قوة في حد ذاتها كما يرى الباحث و يعتقد أن فكرة المعلومات هذه يجب أن تكون نقطة الانطلاق.

من التعاريف السابقة الذكر نستنتج أن المعلومات عبارة عن بيانات معالجة باستعمال الطرق الرياضية و الإحصائية و تجهيزها لتصبح وسيلة متاحة لمتخذي القرارات للاعتماد عليها في إصدار قراراتهم .

2. الفرق بين البيانات و المعلومات :

من خلال التعاريف السابقة الذكر حول البيانات و المعلومات يتبين أن هناك فروق بينهما ، حيث يتم تجميع البيانات و معالجتها من خلال سلسلة من المراحل للحصول في الأخير على معلومات نافعة و ذات معنى و دلالة ، و من أهم الفروق الموجودة بين المعلومات و البيانات تجد البيانات أرقام و أعداد غير مفسرة على عكس المعلومات التي تمثل أرقاما و أعداد مفسرة وواضحة.

و تمثل البيانات مدخلات النظام أما مخرجاته فتسمى معلومات ، و البيانات تعتبر أرقام مبهمة لا يمكن اتخاذ القرارات بناء عليها .أما المعلومات يمكن استخدامها مباشرة في اتخاذ القرارات .

[1] إيمان فاضل السمرائي ، هيثم محمد الزعبي ، مرجع سبق ذكره ، ص 24 .
[2] أحمد بدر و آخرون ،"السياسات المعلوماتية و إستراتجية التنمية "، دار غريب للطباعة و النشر ، القاهرة ، 2001 ، ص 13 .

3. خصائص المعلومات :

ترتبط المعلومات بالخيارات المتاحة أمام صانع القرار لحل مشكلة ، وترتبط معظم القرارات بالمستقبل ، لذلك فإن المعلومات المستعملة في إتخاذ القرارات تأخذ شكل التوقعات التي يمكن أن ترتقي إلى مستوى الحقائق المؤكدة و لكي يمكن الاستفادة من المعلومات في اتخاذ القرارات المناسبة لا بد أن تتصف بمجموعة خصائص يمكن تلخيص أهمها فيما يلي[1] .

1.3. الدقة :

تتحدد درجة دقة المعلومات بمدى تمثيلها للموقف أو الحدث الذي تصفه و تتوقف درجة الدقة المطلوبة في المعلومات على احتياجات المستخدم و طبيعة المشكلة ، و عدم الدقة هي المشكلة التي تعاني منها المعلومات في معظم الدول النامية مما يجعل تحويلها إلى معلومات من أجل اتخاذ القرارات على ضوء معطياتها أمر محفوظ بقدر كبير من المجازفة.[2]

2.3. الملائمة :

و هي أن تكون المعلومات مناسبة لحجم وطبيعة الاستخدام بدون زيادة أو نقصان أو الخروج عن الموضوع بمعنى أن تتلائم المعلومات مع الغرض الذي أعدت من أجله.

3.3. عمر المعلومة:

أي تقديم المعلومة في الوقت المناسب، و بالتالي تصل المعلومات إلى متخذ القرار قبل أن تفقد قدرتها على التأثير على القرار المتخذ.

إذا المعلومات يجب أن تتصف بالوقتية و بالتالي انعدام وقتية المعلومات تفقدها دورها في إتخاذ القرار بعد أن يكون القرار قد اتخذ.

3.4. الشمول :

أي أن تكون المعلومات المقدمة كاملة تغطي كافة جوانب الموضوع و اهتمامات مستخدميها و تكون شاملة لكل جوانبه دون أي نقص للوصول إلى قرارات سليمة.[3]

5.3. الوضوح :

أن تكون المعلومات بسيطة و مفهومة و غير معقدة مما يجعلها أكثر فائدة في المجال المطلوب.

6.3. المرونة:

هي إمكانية المعلومات و قدرتها على تلبية احتياجات المستخدم.

7.3. التكلفة :

و هي أن لا تزيد تكلفة الحصول على المعلومات على العائد المتوقع لاستخدامها.

8.3. إمكانية المقارنة :

تحديد خصائص معينة نتيجة مقابلة جزئيين من المعلومات مثل : العناصر المشتركة و الاختلافات.

---

[1] نجم عبد الله الحميدي ، نظم المعلومات الإدارية ، مدخل معاصر ، دار وائل للنشر ، الأردن 2005 ، ص 42 .

[2] محمد الفيومي ، أحمد حسن على حسن ،" تصميم و تشغيل نظم المعلومات مع التطبيق باستخدام قواعد البيانات" ، توزيع دار المعارف ، مصر ، ص 16 .

[3] سليمان مصطفى الدلاهمة ،"أساسيات نظم المعلومات المحاسبية و تكنولوجيا المعلومات "، الطبعة 01 ، الوراق للنشر و التوزيع ، فلسطين 2008 ، ص 33 .

9.3.الجودة:

ويمكن أن تتحقق جودة المعلومات بأمرين أحدهما الموضوعية و الثاني تـàجنب الأخطاء و التزوير، و يقصد بالموضوعية عدم التحيز في معالجة البيانات و طرق عرضها.[1]

10.3.القابلية للقياس:

يعني إمكانية تسجيل المعلومات و فحصها من خلال تدوينها و تحليلها و تبويبها و تصنيفها بشكل يمكن استرجاعها في أي وقت.

4. أنواع المعلومات :

تتنوع المعلومات بتنوع محتواها و هدافها و حجمها و تختلف حسب ارتباطها بالموضوع المتعلقة به و يمكن تصنيف المعلومات حسب المعايير التالية:[2]

1.4. الاطار الزمني للمعلومة :

و يمكن التميز في هذا المعيار بين نوعين من المعلومات : معلومات تاريخية و أخرى تنبؤية ، فالأولى نعني بها المعلومات التي يتم تجميعها عبر الزمن و تتعلق بفترات زمنية سابقة ، أما المعلومات التنبؤية هي المعلومات التي تتنبأ بها المؤسسة لفترات زمنية قادمة .

2.4. مصدر المعلومة :

نميز هنا بين نوعين من المعلومات ، المعلومات الداخلية و الخارجية ، فالمعلومات الداخلية هي تلك المعلومات التي تحصل عليها المؤسسة من مختلف أقسامها و المتعلقة بالأنشطة التي تقوم بها ، أما المعلومات الخارجية فهي كل المعلومات التي تتحصل عليها المؤسسة من بيئتها الخارجية.

3.4. إمكانية القياس :

نميز بين المعلومات الكمية و التي يمكن التعبير عنها بلغة الأرقام، السلاسل الحرفية أو الجمع بينهما، يتميز هذا النوع من المعلومات كونها سهلة الترميز.

4.4. المستوى الهرمي للمعلومة :

استناد إلى هذا المعيار يمكن تقسيم المعلومات إلى ثلاثة أنواع و هي:[3]

1.4. المعلومات التشغيلية : تشمل كل المعلومات المرتبطة بالوظائف الاعتيادية للمؤسسة فبدونها لا يمكن لهذه الوظائف أن تنجز أو تراقب مثل المعلومات المحاسبية حيث تمثل الجزء الأكبر داخل المؤسسة.

2.4. معلومات التسيير (المعلومات التكتيكية) : هي كل المعلومات التي تؤثر على سلوك الأفراد لجعله يتوافق و أهدافها بشكل يضمن الاتصال و التنسيق بين مختلف أقسمها.

3.4. المعلومات الإستراتجية : تلعب دورا هاما في تكييف المؤسسة مع محيطها نظرا للارتباط الكلي بمستقبل المؤسسة و الفرص التي تنتج لها البقاء و النمو.

5. مصادر الحصول على المعلومات:

[1] نجم عبد الله الحميدي ، مرجع سبق ذكره ، ص .42

[2] مرجع نفسه ، ص 42,43 .

[3] مرجع نفسه ، ص 44 .

و يمكن تقسيم مصادر الحصول على المعلومات إلى المصادر الداخلية و هي المعلومات الموجودة و المتوفرة داخل المؤسسة ، و المصادر الخارجية هي المعلومات التي يتم الحصول عليها من البيئة الخارجية للمؤسسة ، و بشكل عام تقسم مصادر المعلومات إلى المصادر التالية :[1]

1.5. المصادر الثانوية:

هي المعلومات التي يتم تجميعها و تجهيزها في أوقات سابقة من قبل جهات أخرى ، ومن هذه المصادر المعلومات الموجودة في المراجع الكتب و المجلات ز مراكز البحث .

2.5. المصادر الأولية:

هي البيانات التي يتم تجهيزها و تجميعها عند الطلب و اختبارها و تعميمها من قبل الجهة التي تحتاج إلى هذه المعلومات أو المكلفة بإعدادها.

3.5. بنوك المعلومات:

و هذا النوع ظهر حديثا يتم من خلاله تجميع أكبر قدر من المعلومات المرتبطة مع بعضها البعض و تخزينها بحيث يمكن استرجاعها بسرعة حتى يمكن الاستفادة منها.

4.5. الانترنت:

هي شبكة ضخمة من شبكات الحاسوب الممتدة عبر العالم بكافة دولها و هي اتفاقية عملاقة بين ملايين الحواسيب للارتباط مع بعضها البعض أما المعلومات التي تهم المؤسسة و التي يتسنى لها تجمعها و تنظمها من كافة أنحاء العالم و في الأخير يمكن القول أن الانترنيت هي وسيلة تربط بين المؤسسات و الافراد المتواجدين في أماكن مختلفة عبر العالم بطريقة لا تسمح بها أي شبكة أو تكنولوجيا أخرى.

6.العوامل المؤثرة على تفسير المعلومات و استخدامها :

أوضحت بعض الدراسات أن النمط الذهني للفرد متخذ القرار يؤثر على عملية تفسير و استخدام المعلومات في إتخاذ القرارات ، ونقصد بالنمط الذهني تفكير و أفكار الفرد ، كما أن للعوامل الشخصية أهمية كبيرة و الشكل أدناه يوضح العوامل التي تؤثر في تفسير و استخدام المعلومات.

[1] إيمان فاضل السمرائي ، هيثم محمد الزعمي ، مرجع سبق ذكره ، ص 26 .

الشكل رقم(2.1) العوامل المؤثرة في تفسير و استخدام المعلومات و تفسيرها :

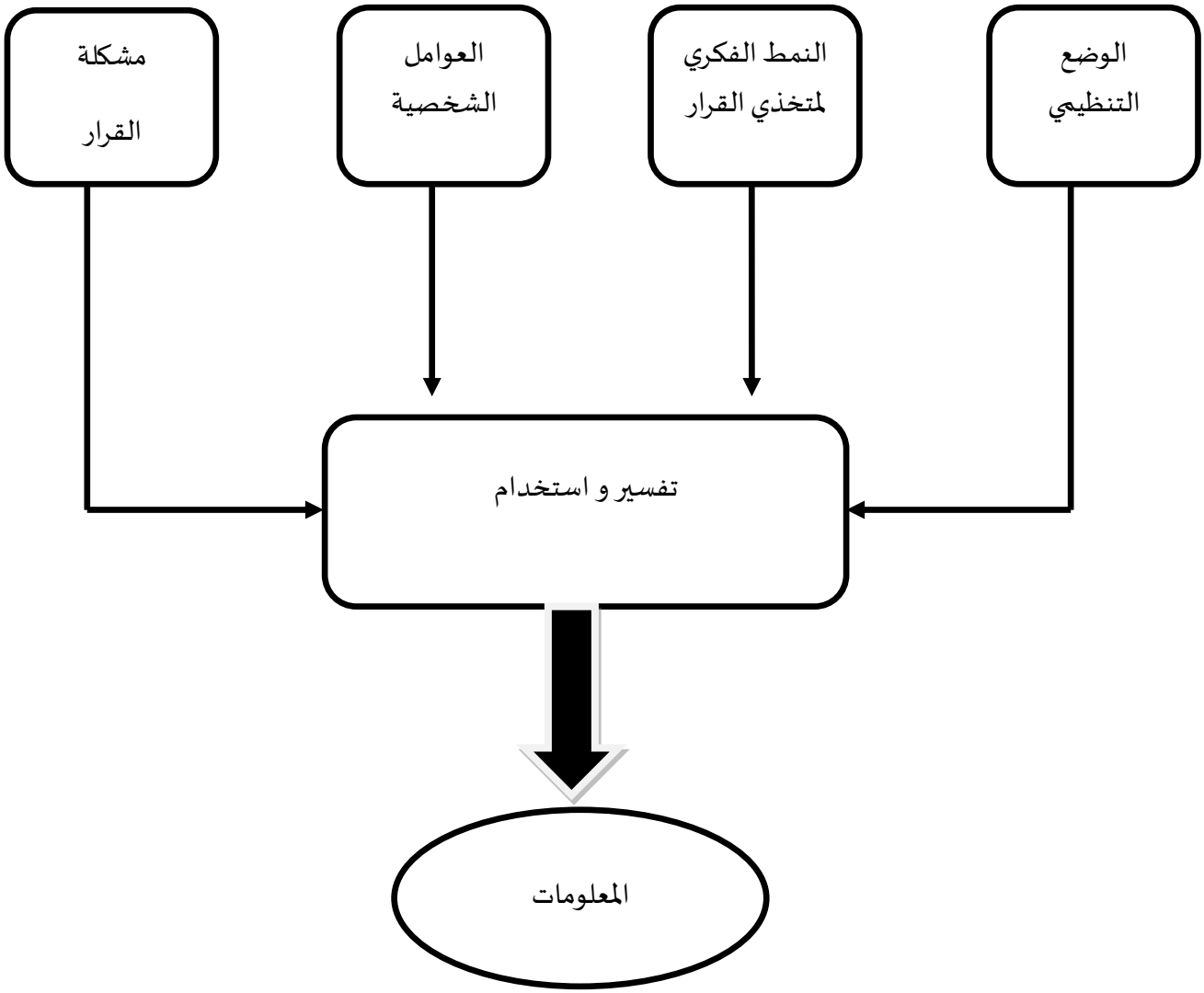

المصدر: كامل السيد غراب ، فاديه محمد حجازي ، نظم المعلومات الإدارية، مدخل تحليلي ، الطبعة 01، جامعة المالك سعود ، المملكة العربية 1997، ص33.

كما يوضح الشكل أعلاه فإن هناك أربعة عوامل تؤثر بشكل مباشر على تفسير المعلومات واستخدام و هي كالأتي:[1]

1.6. الوضع التنظيمي :

يقصد به مكانة و موقع متخذ القرار في المؤسسة ، فالطريقة التي يعالج بها المستخدم في المؤسسة المشكلات المتعلقة بعمله تختلف عن الطريقة التي يستخدمها المسؤلون في هذه المؤسسة في تفسير و مواجهة المشاكل التي تواجه الإجارة في هذه المؤسسة.

2.6. النمط الفكري لمتخذ القرار:

إن اختلاف أفكار و طريقة تفكير الافراد تؤثر على تفسير المعلومات التي يتلقونها كل منهم يقوم بتفسير المعلومات المتاحة لديه بطريقة تختلف عن الاخر.

3.6. العوامل الشخصية :

تؤثر العوامل الشخصية في تفسير الافراد للمعلومات بشكل كبير ، حيث تبين بعض الدراسات أن متخذي القرارات يفسرون المشكلات التي يتعرضون إليها بطرق مختلفة حتى ولو كانت المعلومات المطلوب تفسيرها نفسها من طرق عدة أفراد فيمكن من خلال نفس المعلومات اكتشاف مشكلات في التمويل في الوقت نفسه الذي يتم اكتشاف مشكلات في التسويق.

4.6. مشكلة القرار:

تؤثر المشكلة المطروحة أمام متخذ القرار في تفسير المعلومات المتاحة لديه ، فإذا كانت المشكلة المطروحة تؤثر بشكل مباشر على استمرار المؤسسة و بقائها فيكون هناك متخذ القرار في موقع حرج لأن القرار يؤثر على مسار حياة المؤسسة كلها.

7. **دور المعلومات في المؤسسة :** تتجلى قيمة المعلومات أساسا في اعتبارها المادة الأولية أو الخام لاتخاذ القرارات كما أنها تساعد في تحفيز العاملين و التنسيق بينهم ، و عموما تتجلى أهمية المعلومات في المؤسسة فيما يلي:

- **المعلومات أساس اتخاذ القرارات:**

إتخاذ القرارات داخل المؤسسة من أهم الوظائف التي يقوم بها المدير و الهيئة المسيرة ، و هذا مايستوجب توافر معلومات ذات جودة ، إذ تعتبر أساس اتخاذ القرار.

- **المعلومة وسيلة تنسيق و فعالية:**

تبادل المعلومات بين مختلف المستويات الإدارية أو في نفس المستوى يسمح بالتنسيق بين مختلف النشاطات.

- **المعلومات كعامل تحفيز:**

المناخ الاجتماعي الجيد داخل المؤسسة يكون في الغالب مرتبط بوجود نظام اتصال فعال ، و حتى يتسنى للفرد أن يدمج في المؤسسة يجب أن يكون على علم بقرارات و خيارات الإدارة و أهدافها المرجوة.

[1] كامل السيد غراب ، فاديه محمد حجازي ، مرجع سبق ذكرى ، ص 32 ، 33 .

- إن استخدام المعلومات يجب أن يتحدد بمتخذ قرار مناسب فمن غير المعقول أن تستخدم المعلومات من قبل شخص لا يفهم الحد الأدنى لما يمكن أن تعبر عنه المعلومات من حيث المصطلحات المستخدمة وكيفية نشوء تلك المعلومات و من ثم الحكم على المعلومات من خلال ذلك المستخدم بأنها غير جيدة او غير مفيدة.

كذلك نجد ان لكل نوع من أنواع المعلومات أهميته و تأثيره في عملية اتخاذ القرار ، فالمعلومات التاريخية و الحالية هي الأساس للتواصل إلى المعلومات المستقبلية أما المعلومات الداخلية فهي معلومات خاصة بالشركة ولا يسمح بنشرها البعض منها إلا في حدود ضيقة و عليه فإن المعلومات سواء المالية منها او الغير المالية تلعب دورا أساسيا في بناء التوقعات المستقبلية.

المطلب الثالث: ماهية المعلومات المالية

تعتبر المعلومات المالية في عصرنا الحاضر موردا هاما و ذو قيمة كبيرة ، لا يقل أهمية عن أي مورد أخر في المنظمة الاقتصادية ، وسوف نتناول في هذا لمطلب أهم النقاط التي توضح ماهية المعلومات المالية و خصائصها النوعية.

1. المعلومات المالية:

تعد المعلومات العنصر الأساسي في مختلف الأنشطة التي تمارسها الإدارة سواء كانت تخطيط ، او تنظيما ، او توجيها ، او رقابة وهي أيضا ذات أهمية وحيوية في عملية الاتصال و عملية اتخاذ القرارات.

ان مصطلح المعلومات رغم شيوعه يتصف بالغموض و التباين ، و هذا ايبدو الى حد ما طبيعيا بسبب حداثة الإطار اذ لا يزال الاختلاف في الرأي حول المفهوم العلمي لهذا المصطلح و علاقته بمدخلات نظام المعلومات قائما و تبعا لذلك تعددت التعريفات الخاصة بالمعلومات.

-تعرف المعلومات على انها البيانات التي تمت معالجتها لتحقيق هدف معين او لاستعمال محدد لا غراض اتخاذ القرارات،ذي معنى[1].

-اما معلومات المالية فتعرف بأنها معلومات التي تتعلق بالوضع المالي للمنظمات [2]

-من خلال استعراض التعاريف المختلفة للمعلومات المالية يتبن ان معظمها يتفق على ان المعلومات هي في الأصل بيانات تمت معالجتها لتكون في صورتها الحالية .

2- الخصائص النوعية للمعلومات المالية :

ان ابرز اهداف التقارير المالية هو توفير المعلومات المفيدة التي تلبي مختلف احتياجات مستخدم تلك التقارير سواء كان ذلك داخل المنشاة او خارجها ، و لكي تكون المعلومات المالية ذات كفاءة وفاعلية في

تحقيق أهدافها ، لابد ان تتوافر فيها الخصائص النوعية للمعلومات المأتية ، التي تشكل معايير الأساسية لاسترشاد بها في الحكم على مدى كفاءة وفاعلة ذلك المعلومات وجودتها في تحقيق الأهداف الموجودة منها في أداء دورها في اتخاذ القرارات .[3]

---

[1] كامل السيد غراب ، فاديه محمد حجازي ، مرجع سبق ذكرى ، ص 34 ، 35 .

[2] محمد قاسم " نظم المعلومات الإدارية و علاقتها بوظائف العملية الإدارية و تطبيقاتها التربوية عالم الكتب الحديثة ، الطبعة 01، الأردن ، عام 2004 ، ص 09 .

[3] عبد الرءوف و آخرون ، " دور المعلومات المالية في الحد من أثار الأزمة المالية العالمية على الأسواق المالية للدول النامية " ، بحث مقدم لمؤتمر الأزمة المالية ، جامعة الإسراء ، الأردن ، عام 1990 ، ص 123 .

وحتى يتم اختيار الطريقة ولأسلوب والمعيار المحاسبي المقبول قبولا عاما لمعالجة وعرض المعلومات المحاسبة ، وتحديد نوعية المعلومات الأكثر افادة لأغراض اتخاذ القرار .

ولما كانت الاختيارات بين البدائل المحاسبية الخاصة بالطرق التي تتبع وأسلوب المعالجة, تتم على مستويين:

- **المستوي الأول :** الهيئة أو الجهة المنوط بها وضع معايير المحاسبة حيث يكون بإمكانها إلزام منظمات الأعمال بإعداد تقاريرها المالية بصورة محددة أو تمنع استخدام طريقة يمكن أن تعبر غير مرغوب فيها.
- **المستوى الثاني :** منظمات الأعمال التي تعد التقارير المالية

كان من الضروري وجود الخصائص النوعية للمعلومات المالية ، التي تغني بتحديد و تعريف الخصائص التي تجعل المعلومات المالية مفيدة ، عن طريق توصيف عدد من التعميمات و الخطوط المرشدة للإجراء الاختيار بين البدائل المحاسبية على المستويين ، مستوى الهيئة المنوط بها وضع معايير للمحاسبة و مستوى منظمة الاعمال التي تقوم بإعداد التقارير المالية.

بناء على ذلك نستطيع الق ول بأن الخصائص النوحية للمعلومات المالية هي التي تميز المعلومات الأفضل و الأكثر نفعا و فائدة ، عن تلك المعلومات الأقل نفعا لغرض اتخاذ القرارات ، و تأكيدا لهذا المفهوم فقد أصدر مجلس معايير المحاسبة المالية البيان رقم (02) لمفاهيم معايير جودة المعلومات المالية يحدد فيه الخصائص النوعية للمعلومات المالية و علاوة على ذلك فقد و ضع المجلس عدة محددات للخصائص النوعية للمعلومات المالية تتمثل في التكلفة المنفعة ، و الأهمية النسبية كجزء من الإطار النظري و فيما يلى عرض لهذه الخصائص:[1]

2-1- الخصائص الأساسية للمعلومات المالية:

لتحقيق ذلك يتطلب توافر خاصيتين أساسيتين هما خاصية الملائمة و خاصية الموثوقية حتى يتسنى لمتخذ القرار الاعتماد على المعلومات ، فإذا فقدت المعلومات المالية أي من الخاصيتين الرئيستين تكون غير مفيدة بالنسبة لمستخدميها الرئيسيين .

- **خاصية الملائمة:**

تعرف الملائمة على أنها القدرة على إحداث اختلاف في القرار سواء بمساعدة على تكوين التنبؤ أو تأكيد التوقعات الصحيحة .

و تعرف بأنها تلك المعلومات التي ستؤثر على سلوك متخذ القرار ، و تجعله يتخذ قرار يختلف عن ذلك القرار ، الذي كان يمكن اتخاذه في حالة غياب هذه المعلومات .[2]

و حتى تكون المعلومات المالية ملائمة يلزم توافر ثلاث خصائص فرعية هي :

- خاصية القيمة التنبؤية
- خاصية القيمة الاسترجاعية
- خاصية التوقيت المناسب

[1] مصطفى يوسف سبسبي ، "دور المعلومات المالية المستقبلية للشركات في اتخاذ القرارات" ، رسالة الماجستير في قسم المحاسبة ، كلية الاقتصاد جامعة حلب ، سوريا ، 2011 ، ص 10 ، 11 . نقلا عن كيسو ، دونالد و الآخرون ، المحاسبة المتوسطة ، الجزء الأول ، ترجمة أحمد حجاج ، دار المريخ للنشر ، الرياض ، المملكة العربية السعودية ، عام 2005 ، ص 68 .

[2] حجازي، محمد عباس، "نظرية المحاسبة،" مطابع الدار الهندسية، مصر، عام 2000، ص 31.

2-1-2- خاصية القابلية للمقارنة :

تعتبر المعلومات التي يتم قياسها و التقرير عنها بصورة متماثلة في المنظمات الاقتصادية المختلفة قابلة للمقارنة ، حيث تمكن خاصية القابلية للمقارنة المستخدمين من تحديد جوانب الاتفاق و الاختلاف الأساسية في الظواهر الاقتصادية طالما انه لم يتم إخفاء هذه الجوانب باستخدام طرق محاسبية متماثلة.

و لكي تكون المعلومات المالية قابلة للمقارنة يجب ان يتوفر فيها الشرطان التاليان:[1]

أ. سهولة العرض و استخدام أسلوب واحد للقياس المحاسبي يسهل إجراء تقييم تلك المعلومات.

ب. الثبات في القياس و العرض للمعلومات من فترة زمنية لأخرى

3-1-2- خاصية الثبات:

إن خاصية الثبات تقتضي أن تطبيق المنظمة نفس لأساليب و الطرق لنفس الاحداث المحاسبية من فترة محاسبية لأخرى .

إن خاصية الثبات لا تعني بشكل مطلق ان الوحدة المحاسبية ات يمكنها التحول من طريقة محاسبية معينة إلى أخرى . بل يمكنها التغيير في الطرق المحاسبية التي تستخدمها و ذلك في الحالات التي يثبت فيها ان الطريقة الحديدة تعد افضل من القديمة . و في هذه الحالة يلزم افصاح عن طبيعة و أثر هذا التغير المحاسبي و مبرر إجراءه و ذلك في القوائم المالية الخاصة بالفترة التي حدث فيها التغيير .

إن حدوث تغير في الظروف او المبادئ المحاسبية المستخدمة ، يلزم الإفصاح عن طبيعة و أثر هذا التغير المحاسبي و مبرر إجراءه ، و ذلك في القوائم المالية الخاصة بالفترة التي حدث فيها التغيير كما ان حدوث تغير في المبادئ المحاسبية المستخدمة . يجب ان يشير إليه المراجع في فقرة توضيحية لتقرير المراجع حيث تقوم هذه الفقرة بتحديد طبيعة التغيير و إرشاد القارئ إلى الملاحظة الواردة في التقارير المالية التي حدث فيها هذا التغيير.[2]

4-1-2 خاصية الموثوقية:

تعتبر خاصية الموثوقية أحد الخصائص النوعية الرئيسية للمعلومات و تتوافر هذه الخاصية في المعلومات عندما تكون خالية من الأخطاء و حيادية و تتصف بأمانة التعبير أ أي انها خاصية تتعلق بأمانة المعلومات المحاسبية و إمكانية الاعتماد عليها.[3]

فحتى تكون المعلومات مفيدة لا يكفي ان تكون ملائمة فقط ، و إنما يجب أن تتمتع بالموثوقية ، و حتى تكون كذلك يجب . أن تتوافر فيها خاصيتي القابلية للتحقق و مصداقية التعبير و ينبغي الاعتراف بوجود تفاوت بدرجات الموثوقية ، فليس المسألة مسألة أبيض و أسود بل هي مسألة ماهو أكثر أو أقل موثوقية ، كما أن حياد المعلومات تتفاعل مع هذين المكونين (القابلية للتحقق و الصدق في التعبير) للتأثير على فائدة المعلومات إذا من أجل تحقيق خاصية الوثوق بالمعلومات . لابد من توافر الخصائص الفرعية التالية:[4]

---

[1] الشيرازي ، عباس مهدي ، "نظرية المحاسبة "، دار السلاسل للطباعة و النشر ، الكويت ، 1990 ، ص 196 .

[2] حسين ، أحمد حسين على ، نظم المعلومات المحاسبية ، القاهرة ، مصر ، 1997 ، ص 26 .

[3] الشيرازي ، عباس مهدي ، مرجع نفسه ، ص 201 .

[4] الصعيدى إبراهيم أحمد ، نظم المعلومات المحاسبية ، دار الفكر المعاصر للنشر ، دمشق ، سوريا ، 1996 ، ص 35 .

- الصدق في التعبير
- القابلية للتحقق
- الحياد

2-2 الخصائص الثانوية للمعلومات المالية:

بالإضافة إلى الخصائص النوعية الرئيسية يوجد خصائص أخرى ذات أهمية كبيرة لا تقل عن سابقها. أو هي مجلس معايير المحاسبة المالية بضرورة توافرها في المعلومات المالية إلى جانب الخصائص النوعية الرئيسية ، و التي تتمثل في الخصائص النوعية الأساسية في جودة المعلومات التي تتضمنها التقارير المالية.

3- تصنيف المعلومات المالية:

يختلف تصنيف المعلومات المالية و تبويبها تبعا لاعتبارات عديدة، و يمكن تصنيف المعلومات المالية كما يلي:[1]

1-3 من حيث دلالتها:

- **معلومات مالية تاريخية:**

و هي معلومات تتعلق بقياس الاحداث و العمليات التي تمت في الزمن الماضي كالقوائم المالية (الميزانية العمومية قائمة الدخل .....إلخ). و تستخدم هذه التقارير في تقييم كفاءة المنظمة في تحقيق أهدافها، و بيان حقيقة المركز المالي للمنظمة.

- **معلومات مالية حالية:**

هي معلومات يتم إعدادها لأغراض الرقابة الداخلية ، و تتعلق بأنظمة التشغيلية للمنظمة ، و تتوفر فيها الميزات التالية:[2]

- تتعلق بالنشاط الجاري فقط.
- يتم تقديمها بصورة دورية منتظمة .
- يتم تقديمها بصورة فورية و في الوقت المناسب .
- ذات طابع تحليلي بحيث يتم مقارنة الأداء الفعلي مع الخطط المرسومة،

- **معلومات مالية مستقبلية :**

و هي معلومات تقديرية يتم إعدادها لأغراض التخطيط و التنبؤ بالمستقبل و مساعدة الإدارة في اتخاذ القرارات السليمة. و اختيار البدائل المتاحة، و بحيث تصبح هذه المعلومات معيارا و أساسا للحكم على الأداء في المستقبل.

2-3 من حيث درجة تكرارها:

- **معلومات دورية:**

و هي معلومات يتم إعدادها و تقديمها لمحتاجها على فترات دورية منتظمة (سنوية ، شهريا ، أسبوعيا)

- **معلومات غير دورية:**

و تتمثل في معلومات التي تستخدم لأغراض خاصة و تكون الحاجة إليها محددة كدراسات الجدوى الاقتصادية.

---

[1] الشيرازي، عباس مهدي، مرجع سبق ذكرى، ص 201 .

[2] حسين عمر ، " تصميم النظام المحاسبي مع دراسة تطبيقية على البنوك التجارية و شركات التامين "، الإسكندرية ، مصر ، 199 ، ص 25 .

3-3 من حيث مصدرها:[1]

- **معلومات مالية داخلية:**

و هي معلومات تعبر عن أحداث ووقائع تمت داخل المنظمة ، و يتم الحصول عليها من الأفراد و الأقسام الداخلية ، و تتمثل هذه المعلومات في التقارير و الكشوفات اليومية و الموازنات التخطيطية و تقارير الأداء و كل مايتعلق بالعمليات الاعتيادية للمنظمة.

- **معلومات مالية خارجية:**

و هي معلومات يتم الحصول عليها من مصادر خارجية كالعملاء و الممولين و الجهات الحكومية و المنظمات المهنية و غيرها ، و تتضمن معلومات عن البيئة المحيطة و ظروف السوق ، و تحتوي على مؤشرات تنبؤية تمكن مستخدميها من اتخاذ الإحتياطات اللازمة و التخطيط لمواجهة الأحداث قبل وقوعها ، و غالبا ما تكون هذه المعلومات على شكل نشرات إحصائية تفسر الجوانب الاجتماعية و الاقتصادية للبيئة المحيطة .

4-3 من حيث توقيت الحصول عليها :

- **معلومات مالية متوفرة (جاهزة) :**

و هي معلومات التي يتم الحصول عليها بشكل سريع و مباشر عند الحاجة إليها ، و تكون معدة و مجهزة مسبقا ، و هي بالتالي مفيدة و بدرجة كبيرة في إتخاذ القرارات التشغيلية.

- **معلومات مالية غير متوفرة (غير جاهزة) :**

و هي معلومات غير متوفرة عند الحاجة إليها ، مما يتطلب و قتا أطول في إعدادها و تجهيزها ، و ترتبط عادة بالقرارات الإستراتجية للمنظمة.

4-3 من حيث ارتباطها بالعملية الإدارية:

- **معلومات مالية خاصة بالتخطيط :**

و هي المعلومات مالية التي تساهم في دراسة و تحليل البدائل المختلفة لمجموع المراد تحقيقها ، و المفاضلة بينها في صورة مالية كمية ووصفية .

- **معلومات مالية خاصة بالرقابة :**

و هي معلومات تتعلق بمتابعة التنفيذ الفعلي ومقارنته بالأداء المخطط ، للتأكد من أن الأداء الفعلي يتم و فقا للخطط المرسومة و السياسات و المعايير الموضوعية و اكتشاف الانحرافات و تحليلها ، للتعرف على الأسباب التي أدت لحدوثها ، و إرسال التقارير حولها للمستويات الإدارية المعينة لاتخاذ القرارات التصحيحية بشأنها.

- **معلومات خاصة باتخاذ القرارات :**

و هي المعلومات المالية المتعلقة بترشيد و مساندة القرارات الإدارية من حيث تحديد البدائل المقترحة للقرارات و تقيمها.

[1] الصبان و آخرون ،" تحليل و تصميم نظم المعلومات المحاسبية " ، الدار الجامعية للنشر ، الإسكندرية ، مصر ، عام 1999 ، ص 7 ، 8 .

3-5 من حيث ارتباطها بالزمن :

- **معلومات مالية جامدة :**

و هي المعلومات المالية التي تعبر عن قيمة حدث معين في لحظة زمنية محددة.

- **معلومة مالية ديناميكية :**

و هي المعلومات التي تعبر عن حالة التغير التي حدثت في قيمة الحدث خلال فترة زمنية.

3-6 من حيث متطلبات العملية:

- معلومات مالية إجرائية:

و هي معلومات تتطلب من متلقيها إجراءات معينة على الفوز أو في وقت لاحق.

- معلومات مالية غير إجرائية:

و هي معلومات خبرية توضح أحداث و عمليات تمت في وقت سابق و لا يتطلب من متلقيها اتخاذ أي إجراء.

المبحث الثالث: مفهوم نظم المعلومات المالية

تعتبر المعلومات المالية من المواضيع التي غاص في أعماقها الباحثون في العصر الحالي نظرا لأهميتها و هي من أهم و أكبر النظم الفرعية في نظم المعلومات إدارية و بالتالي مساهمتها الفعالة في فعلية إتخاذ العديد من القرارات.

المطلب الأول : تعريف و موارد نظم المعلومات

تسعى المؤسسات من وراء بناء نظم المعلومات إلى الحصول على الدعم و المساندة اللازمين لتحقيق أهدافها ، و تعد هذه النظم ذات أهمية استراتجية كونها تعد آلية دعم و مساندة لعوامل النجاح التي تؤدي إلى استمرار المؤسسات في بيئة الأعمال المعاصرة شديدة التغير .

1.تعريف نظم المعلومات

- نظم المعلومات بمفهومها الحديث يعود إلى النصف الثاني من القرن الماضي و المصطلح يدل على النظام الذي يقوم يدويا أو أليا بجمع المعلومات و تنظيمها و تخزينها و معالجتها.[1]

- هي مجموعة من العناصر المتداخلة و المتفاعلة مع بعضها البعض و التي تعمل على جمع البيانات و المعلومات ، و معالجتها ، و تخزينها ، و توزيعها بغرض دعم صناعة القرارات ، و التنسيق و تأمين السيطرة على المؤسسة إضافة إلى تحليل المشكلات ، تأمين المنظور المطلوب للموضوعات المعقدة

- من خلال ما سبق يمكن تعريف نظام المعلومات على أنه مجموعة من الموارد البشرية و المادية و البرامج و الشبكات التي تتفاعل فيها بينها و تعمل بدورها على تجميع البيانات و تخزينها واسترجاعها لكي يتم معالجتها و تحويلها إلى معلومات مفيدة للمؤسسة و التي تساهم بدورها في اتخاذ القرارات .

2- موارد نظم المعلومات:

يشمل تظم المعلومات المعاصرة على خمسة من العناصر الأساسية و التي تشكل الموارد الضرورية المطلوبة و التي هي:[1]

[1] الصبان و آخرون ، مرجع سبق ذكره ، ص 127 .

- **الأفراد:** المستخدمين النهائيين للنظام والأخصائيين الفنيين.
- **الأجهزة:** تشمل على مختلف أنواع المكونات و الوسائط المادية المستخدمة في العمليات التي تمر بها البيانات و المعلومات.
- **البرمجيات :** المكونات البرمجية لأنظمة الحاسوب
- **البيانان:** المادة الأولية لتظم المعلومات و تكون على شكلها الخام، تتكون من حروف أو أرقام و التي تكمل و توصف تعاملات الأعمال والأحداث و العناصر الأخرى .
- **الشيكات :** تتمثل في تكنولوجيا الاتصال الشبكات الداخلية و الانترنيت .

و عليه فإن نظم المعلومات هي مجموعة مؤسسة من الأفراد و برامج الاتصالات و موارد البيانات التي تقوم بتجميع و تشغيل و تخزين و توزيع المعلومات الازمة لاتخاذ القرارات و التنسيق و الرقابة داخل المؤسسة .[2]

المطلب الثاني : تعريف خصائص و أهداف نظم المعلومات المالية

تعتبر تظم المعلومات المالية من أهم و أكبر النظم الفرعية في نظم المعلومات الإدارية ،تتصف بالشمول حيث تمتد إلى نشاط المؤسسة و توفر المعلومات المفيدة للمديرين في كل المستويات الإدارية و تتداخل نظم المعلومات المالية و تتفاعل مع باقي نظم المعلومات الإدارية الفرعية كنظم التسويق و الإنتاج و الموارد البشرية .

1- تعريف تظم المعلومات المالية:

تعددت التعاريف نظم المعلومات المالية من باحث إلى أخر ، و اتفقت هذه التعاريف في المفهوم الأساسي للموضوع إلا أنها اختلفت في بعض الجزئيات و ذلك حسب نظر كل باحث .

- عرفت نظم المعلومات المالية على أنها " عبارة عن النظم المصمم بتكنولوجية المعلومات لدعم تشغيل النشاطات المالية و تزويد الإدارة بالمعلومات و الحقائق عن النشاطات المالية في المؤسسة لكافة المستويات،
- كما تعرف نظم المعلومات المالية أنها نظام فرعي داخل المؤسسة يتضمن مجموعة من الموارد البشرية التي تتفاعل داخل إطار محدد و تكون مهمته تجميع و تشغيل و إدارة ورقابة البيانات طبقا لقواعد و إجراءات محددة بهدف إنتاج و توصيل معلومات تفيد الإدارة و فئات أخرى خارجية في اتخاذ القرارات .

- كما أن نظم المعلومات المالية هي "عبارة عن قواعد بيانات تضم معلومات متكاملة عن المتغيرات كافة ذات علاقة بالمواضيع المالية و من مصادر مختلفة (الداخلية و الخارجية)و المستخدمة لمساعدة متخذة القرار على إتخاذ القرارات الفاعلة و الكفؤة " يلاحظ في هذا التعريف تأييد للمفاهيم المشار إليها في التعاريف السابقة ، مبينا الدور الأساسي لنظم المعلومات بالنسب لإ تخاذ القرار .[3]

---

[1] إيمان فاضل السمرائي ، مرجع سبق ذكره ، ص 102 .

[2] صباح رحيمة محسن و آخرون ، "نظم المعلومات المالية أساسها النظرية و بناء قواعد بياناتها "، الطبعة 01، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع ، الأردن ، 2011 ، ص 179 .

[3] عبد الناصر علك و آخرون ، "نظم المعلومات المالية و دورها في توجيه القرارات المالية" ، مجلة دراسات إدارية ، المجلد الرابع ، العدد 08 ، العراق 2012 ص 07 .

من خلال التعاريف السابقة يمكن القول بأن نظم المعلومات المالية تعتبر أحد النظم الفرعية لنظام المعلومات الإدارية و هي مجموعة من الموارد البشرية التي تتفاعل في ما بينها حيث تعمل على جمع البيانات ذات الأنشطة المالية من مصادرها الداخلية و الخارجية و معالجتها لتحويلها إلى معلومات مالية مفيدة للمؤسسة .

2- عناصر نظم المعلومات المالية :

من خلال التعاريف السابقة لنظام المعلومات المالية يمكن ان نستخلص مجموعة من العناصر التي تتفاعل فيما بينها لأجل تحقيق اهداف النظام المشتركة وتتمثل هذه العناصر في :

2-1-المدخلات :

عبارة عن المعلومات المالية المسقاة من المصادر المالية الداخلية والمصادر الخارجية المؤسسة .

- **المصادر الداخلية:** وهي مصادر للمعلومات من داخل المؤسسة كنظم معالجة المعاملات والتدقيق المالي ولاستثمارات المالية...الخ.
- **المصادر الخارجية:** هي مصادر من خارج المؤسسة كالمعلومات الأسواق والمؤشرات الوظيفة العالمية وأسعار الفائدة والخصم وغيرها من المعلومات المتاحة من خارج المؤسسة.
- 2-2- العمليات:

تتم عملية المعالجة على مستوى قاعدة البيانات و التي تتعلق بالبيانات المالية و التي تفيد في تحسين القرارات المالية من خلال برامج المحاسبة و المالية ، كما تتم المعالجة عبر الإجراءات التسجيل التبويب ، التنظيم ، الترتيب ، التحليل ، التنبؤ ، التدقيق ، ثم تخزين هذه البيانات بطرق ووسائل مختلفة .[1]

2-3- المخرجات:

هي الأشكال المختلفة للمعلومات التي يعالجها النظام و يقدمها على شكل مخططات و رسومات ووثائق و مؤشرات عن الأوضاع المالية و الأسواق العالمية ، و معالجة القوائم المالية و التفاعل مع استفسارات المستخدمين لمساعدتهم على إتخاذ القرارات المالية بكفاءة و فعالية .

2-4- الرقابة :

يتطلب الحصول على معلومات صحيحة و دقيقة وجود رقابة على عمليات الإدخال و المخرجات للتأكد أن النظام ينتج و يقدم معلومات وفق ماهو مخطط عند تصميمه ، إن النظام يحتوي على الإجراءات الرقابية التي تتضمن صحة المدخلات و عمليات المعالجة و المخرجات .[2]

2-5- التغذية العكسية :

هي المعلومات المرتدة من البيئة الخارجية و التي تؤشر مدى ملائمة النظام و صلاحيته في إنجاز الأهداف المطلوبة و تلبية حاجات المستفيد ، و من خلال المعلومات المرتدة التي توضح أوجه القصور أو العجز عن تطبيق النظام يتمكن القائمون على إدارة النظام من خلال إصلاحها و تلافي حدوثها في المستقبل .[3]

---

[1] إيمان فاضل السمرائي ، مرجع سبق ذكره ، ص 103 .

[2] نبيل حلمي ، نظم المعلومات المالية و دورها في عملية صناعة القرارات المالية ، أطروحة دكتورة في العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية ، تخصص إدارة و تسيير المنظمات ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة غرداية ، الجزائر ، 2020 ، ص 15 .

[3] محمود جمام و آخرون ، أثر التدفقات النقدية على إتخاذ القرارات المالية ، دراسة حالة البنوك التجارية بولاية جيجل ، مجلة البحوث الاقتصادية و المالية ، العدد الرابع ، الجزائر ، 2015 . ص 06 .

"و تهدف التغذية العكسية إلى توفير أداة إرشادية لأنشطة النظام و تعمل على تقويم نتائج عمله و تصحيح أهداف ، إذا كانت هناك عيوب و الشكل التالي يوضح عناصر نظم المعلومات المالية :

الشكل رقم (1-3) : عناصر نظم المعلومات المالية .

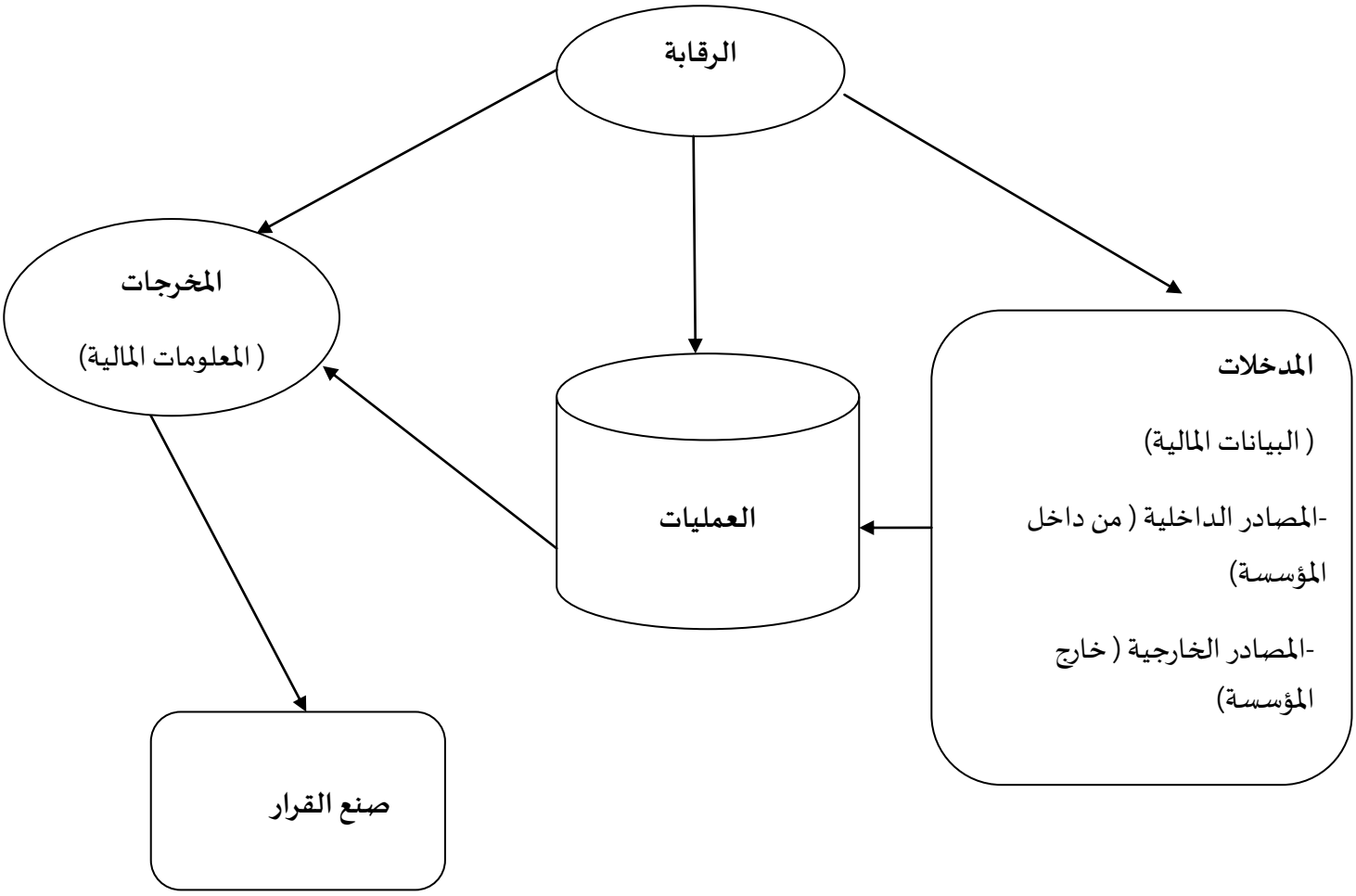

المصدر: نبيل حلمي ، مرجع السابق ذكره ، ص16 .

2 – خصائص و معايير نظم المعلومات المالية :

2-1- خصائص نظم المعلومات :

تتمثل خصائص نظم المعلومات المالية فيما يلي :[1]

- سهولة الحصول على معلومات مالية دقيقة يمكن الوثوق بها عن الموارد الاقتصادية والالتزامات الخاصة ، بمنظمات الاعمال التي تعكس المركز المالي للمنظمات المختلفة.
- تحديد مصادر التمويل المطلوبة من المصادر المختلفة والقدرة على التنبؤ بالاحتياجات المالية المطلوبة.

2-2 معايير نظام المعلومات المالية:

هناك معايير خاصة بنظام المعلومات المالي ومعايير متعلقة بالمعلومات المالية .

2-2-1 معايير متعلقة بنظام المعلومات المالية :

تتمثل معايير نظام المعلومات المالي التي يجب على محلل النظام التعرف عليها في مايلي :[2]

- البساطة : أن تكون مقدرة كل من يستخدم النظام المالي أن يفهم بنوده و الأسس و القواعد التي يرتكز عليها .
- الوضوح : بيان أنواع الحسابات و مدلول كل منها و العلاقة القائمة بين تلك الحسابات يبعضها .
- المرونة : بحيث يمكن إدخال التعديلات اللازمة على النظام لمواجهة الاحتياجات الجديدة لعملية اتخاذ القرارات ، أي ان النظام يمكن استيعاب أي تعديل .
- مسايرة القواعد و المبادئ المحاسبية المتعارف عليها .
- قابلية للتطبيق : إتاحة الفرصة لدراسة مشروع النظام و توافقه مع الإمكانيات الموجودة بالمؤسسة .[3]
- مقابلة الاحتياجات المنبثقة من داخل المؤسسة أو خارجها .
- رضا المستخدم : من خلال إسهام المستخدمين في وضع السياسات و دعم المشاريع و مشاركته الفاعلة في مشاريع النظم و مسؤولية المستخدم من النظام .
- الحماية : عن طريق وجود مراقبة داخلية فعالة التي تكفل حماية البيانات و الأصول الأخرى لغرض المحافظة على أصول المؤسسة و حمايتها لدى الغير .

يمكن توضيح معايير نظم المعلومات المالية من خلال الشكل رقم (1-4) الموالي:

[1] عبد الناصر علك و آخرون ، مرجع سبق ذكره ، ص 09 .
[2] صباح رحيمة محسن و آخرون ، مرجع سبق ذكره ، ص 189 .
[3] دلال حمودي و آخرون ، مرجع سبق ذكره ، ص 90

الشكل (1-4) : معايير نظم المعلومات المالية.

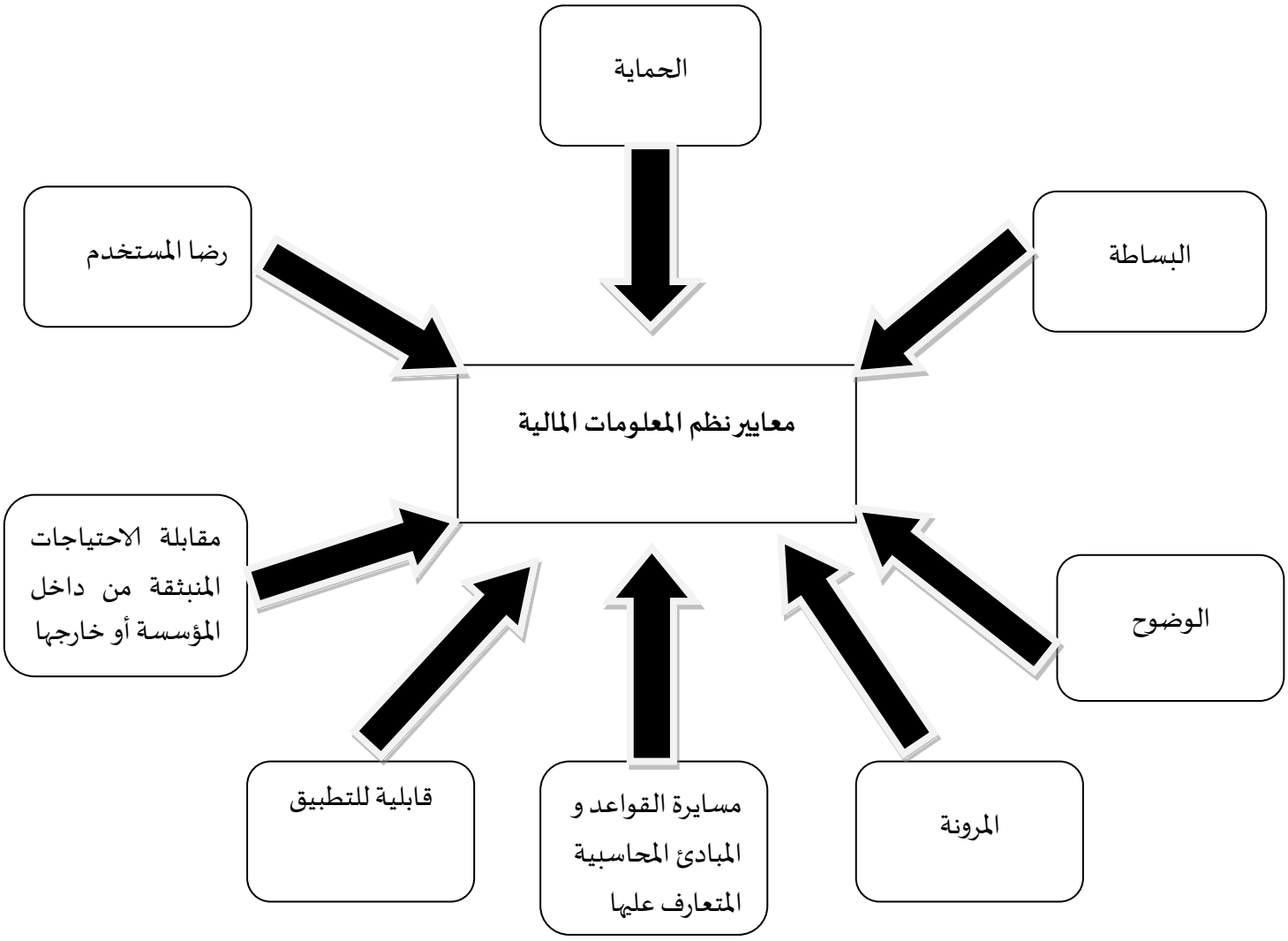

المصدر : من إعداد الطالبتان بناءا على المعلومات المذكورة سابقا.

3- أهداف نظم المعلومات المالية :

نلاحظ من التعاريف السابقة بأنها تتضمن أهم الأهداف الأساسية لتظم المعلومات المالية و تتمثل في :[1]

- توفير معلومات نافعة للمستثمرين و الدائنين الحاليين و المحتملين و غيرهم من المستخدمين
- توفير المعلومات الصادقة و العادلة لأجل صنع قرارات مالية سليمة .
- المحافظة على الأصول المنشأة و حماية حقوقها لدى الغير و ذلك عن طريق وجود نظام مراقبة داخلية فعال يكفل حماية البيانات و الأصول الأخرى .
- توافر لإدارة المؤسسة و موظفيها و مدققي الحسابات حملة الأسهم غيرهم من أصحاب المصالح معلومات تفصيلية حول العمليات التي تحدث في المؤسسة ، و تاريخ و زمن حدوثها ، و المبالغ النقدية الخاصة بها.
- توفير المعلومات الخاصة باتخاذ القرارات المناسبة مع إعطاء الوضع السليم للسيولة لتخفيض النفقات و زيادة الأرباح.
- توفير معلومات مصادر و أوجه إنفاق السيولة بالنسبة للمؤسسة. الأموال التي تقترضها المؤسسة و سدادها للقروض ، حركة رؤوس الأموال الخاصة .
- إعداد التنبؤات المالية ، مساندة و تحضير الخطط المالية و تقييم الاستثمارات المالية و مصادر التمويل.[2]
- متابعة الممتلكات المالية للمؤسسات و انسيابية التمويل.[3]

المطلب الثالث : الوظائف الأساسية لنظم المعلومات المالية:

تتمثل الوظائف الأساسية التي تقوم بها نظم المعلومات المالية ، في توفير المعلومات المفيدة لاتخاذ القرارات من قبل الأفراد و الهيئات الرسمية و الجهات الحكومية خارج المؤسسة

وتتمثل الوظائف الأساسية فيما يلي :[4]

- تحديد و جمع البيانات و التي تعتبر المصادر الأساسية للنظم المالية حيث يتم تشغيل البيانات الخام عن طريق القرار ، اجراء العمليات الحسابية و المنطقية على البيانات لتحويلها فيما بعد إلى معلومات مالية .
- تلبية الحاجات من التقارير للجهات الحكومية ومصالحها ،المستثمرين والمفوضين او المستفيدين منها:

[1] صباح رحيمة محسن و آخرون ، مرجع سبق ذكره ، ص 181 .

[2] إيمان فاضل السمرائي ، مرجع سبق ذكره ، ص 105 .

[3] عامر إبراهيم قنديلجي و علاء الدين عبد القادر الجانبي ،" نظم المعلومات الإدارية "، الطبعة 07 ، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة ، عمان ، 2014 ، ص 93 .

[4] صباح رحيمة محسن و آخرون ، مرجع نفسه ، ص 182 ،184

- انتاج المعلومات عن طريق تجميعها واسترجاعها أي نقلها واعداد تقاريرها لكي تصل الى الأشخاص المصرح عليهم الحصول على هذه المعلومات :
- توفير المعلومات للإدارة وغيرها من المستخدمين لمساعدتهم في اتخاذ القرارات وإنجاز المهام :
- يزود المؤسسة برقابة ملائمة لحماية أصولها.

يمكن تلخيص الوظائف الأساسية لنظم المعلومات المالي من خلال الشكل رقم (1-5) .

الشكل (1-5) : الوظائف الأساسية لنظام المعلومات المالي

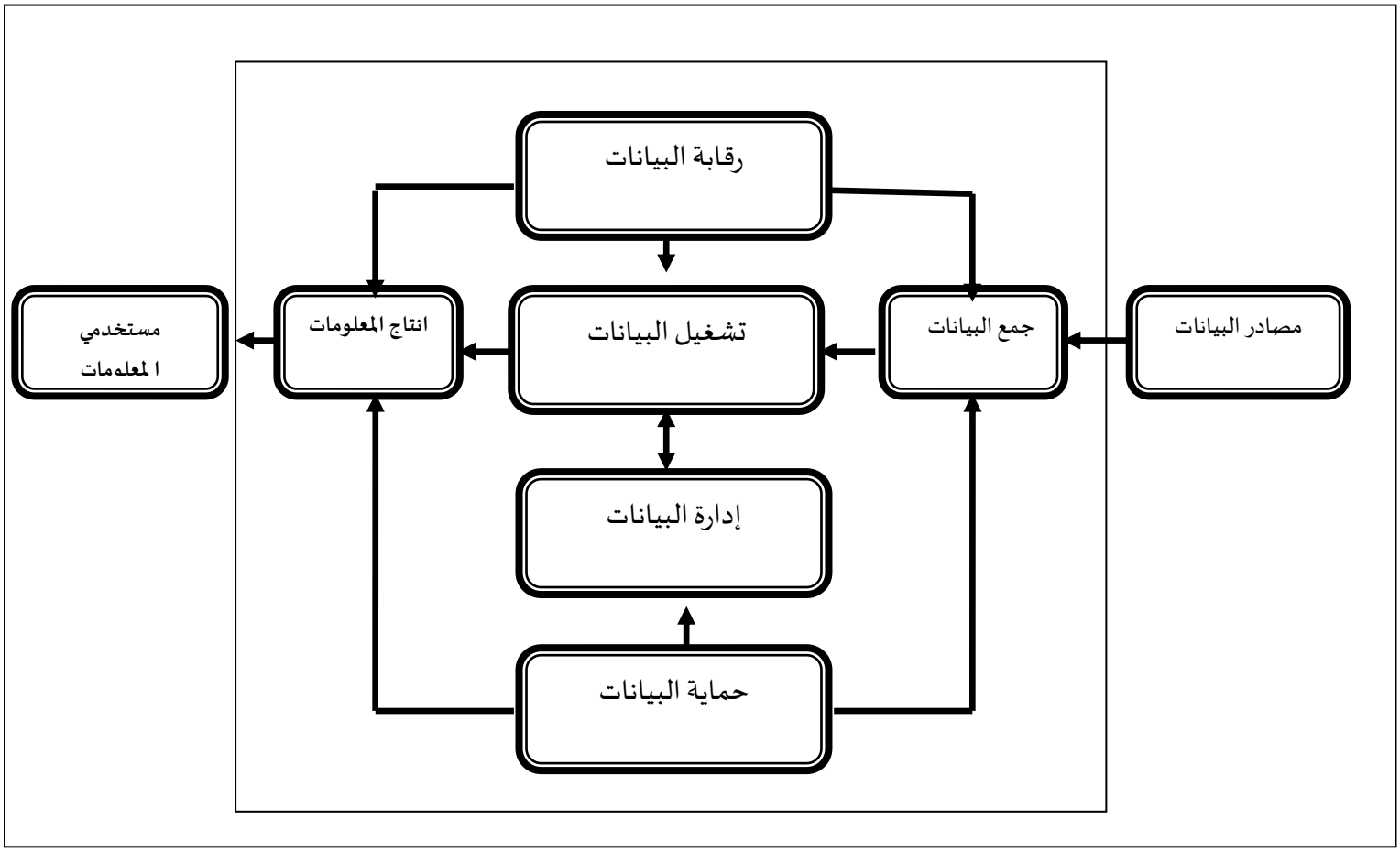

المصدر: نبيل حلمي ،مرجع سابق ذكره ، ص 19 .

- تصميم نظم المعلومات المالية:

هناك إجراءات خاصة بتصميم نظام المعلومات المالي ويختلف ذلك من مؤسسة الى أخرى :[1]

- دراسة هيكل المؤسسة وهيكلها الوظيفي واحتياجاتها من البيانات.
- دراسة النظام المالي القائم وتحديد مدى قدرته على الوفاء باحتياجات المؤسسة من البيانات .
- التخطيط لمعالجة النظام القائم او بناء النظام الجديد .
- تصميم نماذج وإجراءات النظام الجديد .
- اجرءات تنفيذ البرنامج الجديد .

- تناولنا في هذا المطلب عرضا تحليليا لنظم المعلومات المالية و توصلنا من خلاله الى ان نظام المعلومات المالية يعمل على جمع وتبويب البيانات المتعلقة بالنشاط المالي ومعالجتها وتحليلها للحصول على معلومات مالية اكي يتم ايصالها للأطراف التي تحتاجها .

[1] صباح رحيمة ، مرجع سبق ذكره ، ص 186 .

خاتمة الفصل :

التدقيق عملية منتظمة تعتمد على مجموعة من المبادئ و الأسس و المعايير يتم من خلالها جمع الأدلة الكافية و الملائمة حول مصداقية و عدالة المعلومات المالية .

يختلف مفهوم المعلومات عن البيانات بالرغم من العلاقة الوثيقة بينهما ، فيمثل البيانات أرقاما أو كلمات أو أسماء أو رموز يمكن تخزينها بأي أسلوب ، أما المعلومات فهي البيانات المفيدة في إتخاذ القرارات سواء تمت معالجتها من قبل أو لا .

تعد المعلومات المالية التي يتم عرضها في القوائم المالية بمختلف أنواعها ذات دلالة واضحة على الوضعية المالية للمؤسسة .

لنظام المعلومات المالية يعمل على جمع و تبويب البيانات المتعلقة بالنشاط المالي و معالجتها و تحليلها للحصول على معلومات مالية لكي يتم إيصالها للأطراف التي تحتاجها.

الفصل الثاني

أهمية المعلومة المالية كما وردت بالنسبة للتاجر المحاسبي

تمهيد:

تم تطبيق النظام المحاسبي المالي في جانفي 2010، و تضمن هذا النظام على إطار تصوري للمحاسبة الماليــة و يشكل دليلا لإعداد المعايير المحاسبية و تأويلها و اختيار الطرق المحاسبية الملائمة، عندما تكون بعض المعاملات غير معالجة بموجبه.

و تعد القوائم المالية على أساس معلومات تتصف بعدة خصائص نوعية تعد لأعراض عامة وصولا إلى مجموعة من الأهداف.

تقترح المبادئ المحاسبية في الأصل من طرف المختصين من خبراء و هيئات و تتفق عليها مع مستعملي القوائم المالية و ممثلي مختلف الأنشطة الاقتصادية، و سيتم في هذا الفصل دراسة ما يلي:

- المبحث الأول: مبادئ النظام المحاسبي المالي.
- المبحث الثاني : المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية حسب SCF.
- المبحث الثالث: جودة المعلومة المالية. و تحسين دور التدقيق المحاسبي

المبحث الأول: مبادئ و مقومات النظام المحاسبي المالي.

تم اعتماد النظام المحاسبي المالي في الجزائر تدريجيا من خلال عدة تشريعات، هذه الأخيرة حددت طبيعـــة و مفهوم النظام المحاسبي المالي داخل المؤسسة الجزائرية.

المطلب الأول: ماهية النظام المحاسبي المالي

النظام المحاسبي المالي عبارة عن مجموعة من المبادئ و الاتفاقيات و القواعد المستنبطة من معايير المحاسبة الدولية، و التي تسمح بمعالجة المعلومات عن الأحداث الاقتصادية بالمؤسسة.

1- تعريف النظام المحاسبي المالي:

عرف القانون رقم 07-11 في المادة 03 أن النظام المحاسبي المالي كالآتي:[1]

المحاسبة المالية نظام لتنظيم المعلومة المالية، يسمح بتخزين معطيات قاعدية عددية و تصنيفها و تقييمهـــا و تسجيلها، و عرض كشوف تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية و ممتلكات الكيان، و نجاعته (أداءه) و وضعية خزينته في نهاية السنة المالية، و من هذا التعريف نستخلص خصائص المحاسبة المالية التالية.[2]

- نظام لتنظيم المعلومة المالية.
- كشوف تعكس بصدق الوضعية المالية.
- معلومات يمكن قياسها عدديا (رقميا) تتكون من معطيات عددية قابلة للقياس النقدي.
- تصنيف و تقييم و تسجيل المعلومات المالية.
- قياس أداء الشركة من خلال جدول حسابات النتائج أو قائمة الدخل.
- قياس و ضعية الخزينة (جدول التدفق النقدي) أو قدرة الشركة على توليد النقدية و ما يماثلها.
- يتم إعداد الكشوف المالية في نهاية السنة المالية (في نهاية السنة المحاسبية – مبدأ الدورية).

المطلب الثاني: أهداف و أهمية النظام المحاسبي المالي.

هذا النظام يسمح بالمساعدة على تنظيم العمل المحاسبي، من أجل تلبية احتياجات مستخدمي القوائم المالية، كما يسمح بمراعاة التطورات التي يعرفها الاقتصاد الجزائري.

أولا: أهداف النظام المحاسبي المالي:

إن النظام المحاسبي المالي يضم في طياته معظم معايير المحاسبة الدولية، حيث تظهر بشكل واضح في النقاط التالية:[3]

- ترقية النظام المحاسبي المالي الجزائري ليتواكب مع الأنظمة المحاسبية الدولية.

---

[1] المادة 03، القانون رقم 07-11،الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، الصادر يوم 12 ربيع الثاني عام 1430 هـ الموافق لـ 08 أفريل 2009، العدد 74 ص 03 .

[2] عبد الغاني دادن، عبد الوهاب دادن، المنظور المالي للنظام المحاسبي المالي حسب المعيار المحاسبي الدولي 32 و 39 و حول الصنف 1 و 5 ، الملتقى العلمي الدولي حول "الإصلاح المحاسبي في الجزائر" جامعة ورقلة، 2011، ص368.

[3] عمار بن عيشى، معوقات تطبيق النظام المحاسبي المالي في شركات المساهمة الجزائرية، دراسة حالة ولاية بسكرة، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 1، 2014، ص 88.

- تسهيل مختلف المعاملات المحاسبية و المالية بين المؤسسات الاقتصادية الوطنية و المؤسسات الأجنبية.
- العمل على تحقيق العقلانية من خلال الوصول إلى الشفافية في عرض المعلومات.
- جعل القوائم المالية المحاسبية وثائق دولية تتناسب مع مختلف الكيانات الأجنبية.
- إعطاء معلومات صحيحة و كافية موثوق بها و شفافة تشجع المستثمرين و تسمح لهم بمتابعة أموالهم.
- السماح بالتسجيل بطريقة موثوق بها و شاملة مجموع تعاملات المؤسسة بما يسمح بإعداد التصايح الجبائية بموضوعية و مصداقية.
- السماح بتقييم الممتلكات بشروط السوق.
- إعطاء صورة صادقة عن الوضعية المالية و الأداء و متغيرات الوضعية المالية عن المؤسسة.
- يساعد في فهم أحسن لاتخاذ القرارات و تسيير المخاطر لكل الفاعلين في السوق.

و بالتالي فالنظام المحاسبي المالي عبارة عن مجموعة من المبادئ و الاتفاقيات و القواعد المستنبطة من معايير المحاسبة الدواية، و التي تسمح بمعالجة المعلومات عن الأحداث الاقتصادية للمؤسسة، لتحديد القيم الاقتصادية لبنود القوائم المالية، و ذلك بهدف إيصال المعلومات المالية إلى مستخدميها، لمساعدتهم في تقييم أداء المؤسسة و مركزها المالي و التغيير فيها، و الحكم على الإدارة و مساهمتها في تحسين المؤسسة و الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية المتاحة لديها، مما يسمح باتخاذ قرارات صحيحة و إجراءات المقارنات.

- مجال تطبيق النظام المحاسبي المالي:

تم تحديد مجال تطبيق النظام المحاسبي المالي في القانون رقم 07- 11، فوقفا للمادة 02 منه فإن النظام المحاسبي المالي ينطبق على كل شخص طبيعي أو معنوي ملزم بموجب نص قانوني أو تنظيمي بمسك محاسبة مالية، مع مراعاة الأحكام الخاصة بها، و يستثنى من مجال تطبيق هذا النظام الأشخاص المعنويين الخاضعين لقواعد المحاسبة العمومية، أما المادة 04 من نفس القانون فقد حددت الأشخاص الملزمين بمسك محاسبة مالية و هم:[1]

- الشركات الخاضعة لأحكام القانون التجاري.
- التعاونيات.
- الأشخاص الطبيعيون أو المعنويون المنتجون للسلع أو الخدمات التجارية و غير التجارية، إذا كانوا يمارسون نشاطات اقتصادية مبنية على عمليات متكررة.
- و كل الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين الخاضعين لذلك بموجب نص قانوني أو تنظيمي و أما الكيانات الصغيرة التي لا يتعدى رقم أعمالها و عدد مستخدميها و نشاطها الحد المعين، فيمكنها وفقا للمادة 05 من نفس القانون مسك محاسبة مالية مبسطة.

[1] المادة 02، من القانون رقم 07-11، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 74، مرجع سابق، ص 03.

ثانيا: أهمية النظام المحاسبي المالي:

تكمن أهمية النظام المحاسبي المالي فيما يلي: [1]

- توضيح المبادئ و القواعد المحاسبية الواجب مراعاتها عند التسجيل المحاسبي و التقييم و كذا إعداد القوائم المالية، مما يقلص من حالات التلاعب و الغش المحاسبي.
- يستجيب لاحتياجات مستخدمي القوائم المالية الحالية و المستقبلية.
- يساهم في تحسين تسيير المؤسسة من خلال فهم أفضل للمعلومات التي تشكل أساس لاتخاذ القرار، و تحسين اتصالها مع مختلف الأطراف المهتمة بالمعلومة المالية.
- يسهل عملية تدقيق الحسابات التي ترتكز على مبادئ محددة بوضوح.
- يضمن بنسبة كبيرة تطبيق بعض المعايير المحاسبية الدولية المتعامل بها دوليا، مما يدعم شفافية الحسابات و تكريس الثقة في الوضعية المالية للمؤسسة.
- تقارب النظام المحاسبي المالي المطبق في الجزائر مع الأنظمة المحاسبية العالمية.
- تحسين تسيير القروض من طرف البنوك من خلال توفير وضعية مالية وافية من قبل المؤسسة.
- يسمح لجميع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بتطبيق محاسبة مالية مبسطة.
- يعتمد على القيمة العادلة في تقييم أصول المؤسسة بالإضافة إلى التكلفة التاريخية المعتمدة في المخطط المحاسبي الوطني، الذي يعتمد على التكلفة التاريخية.

المطلب الثالث: المبادئ المحاسبية للنظام المحاسبي المالي

حسب الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 74، تمن النظام المحاسبي المالي إطار تصوري للمحاسبة المالية، و معايير محاسبية و مدونة حسابات، تسمح بإعداد كشوف مالية على أساس المبادئ المحاسبية المعترف بها عامة.

1- المبادئ المحاسبية المتعارف عليها:

من المبادئ الأساسية المحاسبية المتعارف عليها عموما: [2]

* مبدأ القيد المزدوج.
* مبدأ الوحدة المحاسبية.
* مبدأ الاستمرارية.
* مبدأ الفترة المحاسبية.
* مبدأ ثبات وحدة النقود.
* مبدأ التكلفة التاريخية.
* مبدأ الحيطة و الحذر.
* مبدأ عدم المقاصة .
* مبدأ الصدق.
* مبدأ ثبات الطرق المحاسبية.

[1] عمار بن عيشي، مرجع سبق ذكره، ص 89.

[2] المادة 02، القانون رقم 07-11،الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 74، مرجع سبق ذكره، ص 04.

* مبدأ تغليب الواقع المالي على الظاهر القانوني.

1-1: مبدأ القيد المزدوج:

في المادة 16 من القانون 07-11 أن الكتابات المحاسبية تحرر وفقا لمبدأ القيد المزدوج (دفتر يومية)، و يجب أن يحتوي كل تسجيل محاسبي على الأقل حسابين اثنين، أحدهما مدين و الأخر دائن، في ظل احترام التسلسل الزمني في تسجيل العمليات، و يجب أن يكون المبلغ المدين مساوي للمبلغ الدائن.[1]

2-1: مبدأ الوحدة المحاسبية:

يجب أن يعبر الكيان (الشركات) كما لو كان وحدة محاسبية مستقلة و منفصلة عن مالكيها، و تقوم المحاسبة المالية على مبدأ الفصل بين أصول الشركة و خصومها، و أعبائها و نواتجها و بين أصول و خصوم و أعباء و نواتج المشاركين في رؤوس أموالها الخاصة أو مساهميها.

3-1: مبدأ الاستمرارية:

تنشأ المؤسسة من أجل مزاولة نشاطها باستقرار و لمدة طويلة، حيث أن حياتها طويلة و قد تكون غير محدودة و ينبغي عليها التطلع إلى المستقبل دون نية التوقف و التصفية.

هذا المبدأ أساس قواعد التقييم و لولاه لاختلفت أشكال القوائم المالية و ربما محتوياتها.[2]

4-1: مبدأ الفترة المحاسبية:

نصت المواد 12، 13، 17، من المرسوم التنفيذي المذكور سلفا على مجموعة من النقاط تكرس في مجملها العمل بمبدأ الدورة المحاسبية أو مبدأ استقلالية الدورات و هي: [3]

- تكون نتيجة كل سنة مالية مستقلة عن السنة التي سبقتها و عن السنة التي تليها.
- يجب ربط حدث بالسنة المالية المقفلة إذا كان له صلة مباشرة و مرجحة مع وضعية قائمة عند تاريخ إقفال حسابات السنة المالية.
- يجب أن تكون الميزانية الافتتاحية لسنة مالية ما مطابقة لميزانية إقفال السنة المالية السابقة (الختامية).

5-1: مبدأ ثبات وحدة النقود:

كل كيان ملزم باحترام مبدأ الوحدة النقدية و يشكل الدينار الجزائري وحدة القياس الوحيدة لتسجيل معاملات الشركة، و يشكل وحدة قياس المعلومة التي تحملها الكشوف المالية، ولا تدرج في الحسابات إلا المعاملات التي يمكن تقويمها نقدا، غير أنه يمكن ذكر المعلومات غير قابلة للتحديد الكمي، و التقويم النقدي، و التي يمكن أن تكون ذات أثر مالي في ملحق الكشوف المالية.[4]

6-1: مبدأ التكلفة التاريخية:

نصت المادة 16 من نفس المرسوم على تقيد الأصول و الخصوم و النواتج و الأعباء، و تعرض في الكشوف المالية بتكلفتها التاريخية (قيمتها عند تاريخ الشراء)، على أساس قيمتها عند تاريخ معاينتها دون الأخذ في الحساب أثار

[1] المادة 02، القانون رقم 07-11،الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 74، مرجع سبق ذكره، ص 11.

[2] محمد بوتين، المحاسبة العامة للمؤسسة، الطبعة 05، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ، 2005، ص 36 .

[3] المادة 09 من المرسوم التنفيذي 08- 156،الجيدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 74، ص 12 .

[4] المادة 10، المرسوم التنفيذي، 08 – 156، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 74، مرجع سبق ذكره، ص 04 .

تغيرات الأسعار أو تطور القدرة الشرائية، غير أن الأصول و الخصوم الخصوصية مثل الأصول البيولوجية أو الأدوات المالية تقيم بقيمتها الحقيقية.

1-7: مبدأ الحيطة و الحذر:

حيث يجب أن تستجيب المحاسبة لمبدأ الحيطة و الحذر الذي يؤدي إلى تقدير معقول للوقائع في ظروف الشك، قصد تفادي تحول شكوك موجودة إلى المستقبل من شأنها أن تثقل بالديون ممتلكات الكيان أو نتائجه، فينبغي أن لا يبالغ في تقدير قيمة الأصول و النواتج كما يجب أن لا يقلل من قيمة الخصوم و الأعباء.

1-8: مبدأ عدم المقاصة:

جاء في المادة 15 من القانون 07-11 أنه لا يمكن إجراء أي مقاصة بين عنصر من الأصول و عنصر من الخصوم، و بين عنصر من الأعباء و عنصر من النواتج، إلا إذا تمت هذه المقاصة على أسس قانونية أو تعاقدية، أو إذا كان من المقرر أصلا تحقيق عناصر هذه الأصول و الخصوم و الأعباء و النواتج بالتتابع أو على أساس صاف.

1-9: مبدأ الصدق:

يجب أن تستجيب الكشوف المالية بطبيعتها و نوعيتها و ضمن احترام المبادئ و القواعد المحاسبية إلى هدف إعطاء صورة صادقة بمنح معلومات مناسبة عن الوضعية المالية و تغير الوضعية المالية للكيان.[1]

1-10: مبدأ ثبات الطرق المحاسبية:

تغيير الطرق المحاسبية يعني التعديل في المبادئ و الأسس و الاتفاقيات و القواعد و الممارسات المحاسبية التي يطبقها الكيان و نصت المادة 15 من المرسوم 08 - 156 على ضرورة الالتزام بمبدأ ثبات الطرق المحاسبية بقولها لا يبرر أي استثناء عن مبدأ ديمومة الطرق المحاسبية إلا بالبحث عن معلومة أفضل أو تغيير في التنظيم.

1-11: مبدأ تغليب الو اقع المالي على الظاهر القانوني:

كرست المادة 18 من المرسوم التنفيذي 08 – 156 هذا المبدأ بقولها تقيد العمليات في المحاسبة و تعرض ضمن كشوف مالية، طبقا لطبيعتها و لواقعها المالي و الاقتصادي، دون التمسك فقط بمظهرها القانوني.[2]

بناءا على ما تقدم من خلال عر هذه المبادئ نستنتج أنه يمكن القول أن المعلومة المالية تعتبر مادة خام لصناعة و إعداد القوائم المالية و تعكس الوضعية المالية للمؤسسة لاتخاذ أحسن القرارات.

المبحث الثاني: المحتوى ألمعلوماتي للقو ائم المالية حسب SCF:

إن المعلومة المالية هي التي تقدم بها الشركات وضعها المالي و أدائها و تدفقاتها النقدية، و الوسيلة الفنية المستخدمة لتوصيل هذه المعلومات هي التقارير المالية بصفة عامة و القوائم المالية بصفة خاصة، كما يجب أن تكون ملائمة و موثوقة حتى يمكن استخدامها في اتخاذ القرارات الاقتصادية المناسبة، و لهذا السبب اهتمت الجهات المسؤولة عن المحاسبة و وضع المعايير المحاسبية بوضع الأسس الموحدة اللازمة لإعـــــــداد و عرض القوائم المالية المتمثلة أساسا في الميزانية، جدول حسابات النتائج، جدول تدفقات الخزينة، جدول التغير في رأس المال و الملاحق

[1] المادة 19 من المرسوم التنفيذي رقم 08-156، للجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد 74 ،مرجع سبق ذكره ، ص 21 .

[2] مرجع نفسه ، ص 12 .

المطلب الأول: مفاهيم حول القوائم المالية:

القوائم المالية هي وثائق شاملة تعطي صورة مختصرة عن الأداء و المركز المالي لأي وحدة اقتصادية، فهي تمثل الناتج النهائي للعملية المحاسبية، و بالتالي تعتبر الوسائل الأساسية لتوصيل المعلومات المحاسبية للأطراف الخارجية.

1- تعريف القوائم المالية:

إن القوائم المالية هي المنتج النهائي للنظام المحاسبي و الوسيلة الرئيسية التي تقوم بإيصال المعلومات إلى الأطراف المعنية و تزويدهم بمعلومات ضرورية ملائمة لأغراض التقرير المالي و مساعدتهم على اتخـــــــــاذ و ترشيد القرارات.

القوائم المالية تعتبر وسيلة بموجبها يتم نقل صورة مختصرة عن أرباح المركز المالي للإدارة و الأطراف المعنية، و بالتالي فالقوائم المالية هي عبارة عن مجموعة من البيانات المحاسبية متفق عليها محاسبيا مبوبـــــــــة و مجمعة باستعمال أدوات وفق أشكال معينة لتتضمن جميع المعلومات المتعلقة بالمؤسسة و نتائج أعمالها و مركزها المالي خلال فترة زمنية معينة، و تشتمل هذه القوائم المالية عامة على: الميزانية، جدول حسابات النتائج، جدول تدفقات الخزينة، جدول التغير في رأس المال و الملاحق.[1]

2- الخصائص النوعية للقوائم المالية:

تتلخص الخصائص النوعية للقوائم المالية في أربع خصائص أساسية و هي:[2]

- **القابلية للفهم:**

و تعني هذه الخاصية أن المعلومات المالية يجب عرضها بطريقة تمكن المستخدمين من فهمها، فمن جهة يجب أن تكون واضحة خالية من التعقيد و من جهة أخرى يجب أن يكون للمستخدمين مستوى معقول من المعرفة يمكنهم فهم هذه المعلومات.

- **الملائمة:**

حتى تكون المعلومات ملائمة لحاجيات المستخدمين و تكون مؤثرة على قرارات المستخدمين بمساعدتهم في تقييم الأحداث الماضية و الحاضرة و المستقبلية، أو تصحيح ما تم تقييمه سابقا و اتخاذ القرارات على ذلك يجب أن تكتسب خاصية الأهمية النسبية.

- **الأهمية النسبية:**

و هي تلك المعلومات التي يؤثر حذفها أو تحريفها على قرارات المستثمر الاقتصادية و بالتالي يجب الإفصاح على المعلومات المهمة في القوائم المالية و لهذا يجب توفر خاصية الأهمية النسبية في المعلومات لتكون نافعة.

- **الموثوقية:**

تعني هذه الخاصية أن تكون المعلومات صادقة بعيدة عن أي تحيز ولا تتأثر بالأحكام الشخصية للقائمين على إعدادها.

---

[1] قوادري محمد، قياس بنود القوائم المالية وفق معايير المحاسبة الدولية IAS/ IFRS، مذكرة ماجيستر محاسبة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة سعد دحلب، البليدة،2010، ص 47 .

[2] رضوان حلوة حنان، النموذج المحاسبي المعاصر من المبتدئ إلى المعايير، دار وائل للنشر، عمان، 2003، ص 24، 27 .

3- أهمية القوائم المالية:

تبرز أهمية القوائم المالية و الغرض من إعدادها في ثلاثة نقاط يمكن تلخيصها كالآتي:[1]

أداة اتصال، وسيلة في تقييم الأداء، و سيلة تساعد في اتخاذ القرار .

و القوائم المالية تعتبر أداة لإيصال رسالة واضحة و مفهومة لمستعمل المعلومات عن نشاط المؤسسة و النتائج المترتبة عليه فهي همزة وصل بين المؤسسة و المستثمرين فيها و وسيلة للربط بين المؤسسة و الموردين، العملاء، البنوك...، و أيضا وسيلة لتوفير المعلومات لمختلف الأقسام المكونة للمؤسسة.

أيضا تساعد القوائم المالية لتقييم أداء الإدارة و الحكم على كفاءتها و استعمال الموارد الموضوعة تحت تصرفها، فتستعمل في الحكم على المركز المالي للمؤسسة و مدى التقدم في تحقيق أهداف المؤسسة و كذا كيفية استخدام موارد المؤسسة.

و تعتبر أيضا وسيلة لاتخاذ القرارات حيث تساعد الإدارة و مختلف الأطراف المتعاملة مع المؤسسة في اتخاذ القرارات اللازمة، كالقرارات المتعلقة بكيفية صرف الموارد في المستقبل و مساعدة الأطراف الأخرى لبتي تربطها علاقة مباشرة بالمؤسسة، مثل الموردين، العملاء، البنوك، في توجيه العلاقات المستقبلية معها.

4- أهداف القوائم المالية:

تتمثل الأهداف العامة للقوائم المالية فيما يلي:[2]

4-1: تقديم معلومات موثوقة تتعلق بالموارد الاقتصادية و الالتزامات الخاصة بالمشروع لتحقيق:

- القدرة على تقييم نقا القوة و الضعف للمشروع.
- بيان مصادر التمويل و الاستثمارات للمشروع.
- تقييم القدرة على مواجهة الالتزامات.
- بيان أساس المصادر الخاصة بالمشروع لتقييم قدرته على النمو.

4-2: تقديم معلومات موثوقة حول التغيرات في صافي موارد المشروع الناتجة عن الأرباح المحققة من الأنشطة المباشرة من اجل توزيعات الأرباح المتوقعة للمستثمرين و إظهار قدرة عمليات المشروع في سداد التزامات الدائنين و الموردين ...إلخ.

4-3: تقديم معلومات مالية يمكن استخدامها لتقدير الأرباح المحتملة للمؤسسة.

4-4: الإفصاح عن أية معلومات أخرى ملائمة لحاجات مستخدمي القوائم المالية.

يجب أن تقدم التقارير المالية معلومات مفيدة للمستثمرين و الدائنين الماليين و المدنين و المستخدمين الآخرين لاتخاذ قرارات الاستثمار و الإقراض و القرارات المشابهة الرشيدة ، و المعلومات هنا يجب أن تكون مفهومة للأشخاص الذين لديهم معرفة أو فهم معقول حول الأنشطة الاقتصادية للمؤسسة و على استعداد لدراسة هذه المعلومات باهتمام مناسب.

[1] مشري حسناء، دور و أهمية القوائم المالية في اتخاذ القرارات، مذكرة ماجيستر محاسبة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2007، 2008، ص 67 .

[2] مرجع نفسه ، ص 69 .

لا بد أن تقدم التقارير المالية معلومات حول الأداء المالي للمؤسسة خلال الفترة، حيث يستخدم المستثمرون و المقرضون المعلومات التاريخية لتقدير و توقع الأداء المستقبلي لها، و يتم من خلال المعلومات المتعلقة بمقاييس الأرباح و مكوناتها.

5- مستخدمو القوائم المالية:

يشمل مستخدمو القوائم المالية المستثمرين الحاليين و المتوقعين و العاملين المقرضين و الموردين و غيرهم من الدائنين التجاريين و العملاء و الجهات الحكومية و الجمهور بصفة عامة.

و يستخدم هؤلاء البيانات المالية للوفاء ببعض احتياجاتهم المتنوعة من المعلومات و تتضمن ما يلي:[1]

5-1: المستثمرون:

يعد المستثمرون من أكثر الأطراف المرتبطة بالشركات و تقاريرها المالية، و تعد هذه الفئة أكثر تعرضا للمخاطر و تحمل مما يترتب عليها من خسارة في حال فشل الشركة في تحقيق أهدافها، كما أنهم أكثر الأطراف استفادة من العائد في حال نجاحها، لذلك يمكن القول أن فئة المستثمرين يهمهم الحصول على:

- معلومات على الأرباح الفعلية المحققة.
- الأرباح المحتسبة للسهم الواحد.
- القيمة السوقية لسهم الواحد، و معدلات نمو أسهم المنشآت المماثلة.
- معلومات عن كفاءة إدارة الشركة في رسم سياستها التمويلية، ومن ثم مدى كفاءتها في استغلال الموارد الاقتصادية المتاحة للشركة.

5-2: الإدارة:

تبدو حاجة الإدارة إلى المعلومات أكثر إلحاحا و أهمية من حاجات الأطراف، و السبب في ذلك يتمثل في نشاط الإدارة و المتمثل في التخطيط و الرقابة و التقديم و إعداد التقارير عن نتائج أنشطتها.

5-3: الدائنون و الموردون:

يهتمون بالمعلومات المالية التي تمكنهم من تقدير مدى إمكانية الإقراض، البيع بالأجل، و التأكد من توفير السيولة النقدية الكافية لدى طالبي القرض أو منح الائتمان.

5-4: الموظفون:

يهتم الموظفون و المجموعات المماثلة لهم بالمعلومات المتعلقة باستمرار ربحية المنشأة التي يعملون فيها، كما يحتاجون إلى المعلومات لاستخدامها في تقرير مطالبهم الخاصة بزيادة المرتبات أو الحصول على مزايا أخرى.

5-5: العملاء:

يهتم العملاء بالمعلومات المتعلقة باستمرارية المشروع أو الشركة من عدمه، كما يهتمون بنوعية و جودة الخدمات المقدمة و مواعيد توفيرها.

5-6: المنافسون:

يهتم المنافسون بصفة عامة بتلك المعلومات المتعلقة بنتائج المؤسسات التي يتنافسون معها و مراكزهم المالية لمقارنتها مع نتائجهم المالية و مركزهم المالي.

[1] جمال لعشيشي، محاسبة المؤسسة و الجباية وفق النظام المحاسبي الجديد، بدون دار نشر، الجزائر، 2010، ص 17 .

7-5: الدولة و مؤسساتها المختلفة:

تهتم الدولة و مؤسساتها المختلفة بالمعلومات المالية لتحقيق أغراض الدولة.

8-5: الجمهور:

و يقصد بالجمهور الأشخاص الذين يقعون خارج نطاق الفئات السابقة الذكر و الذين يعكسون طموحات و تصورات الشعب بصفة عامة، و تهتم هذه الفئة بالمعلومات المالية و التقارير المالية الأخرى حول نشاط المنشأة و نموها.[1]

المطلب الثاني: أصول إعداد القوائم المالية:

عند إعداد و تقديم القوائم المالية يجب توفر المعلومات ذات الخصائص النوعية التي تجعلها مفيدة و ذات منفعة، الأمر الذي يتطلب الأخذ بعين الاعتبار التوفيق بين التكلفة و العائد.

1- شروط إعداد القوائم المالية:

تتمثل هذه الشروط في: [2]

1-1: القوائم المالية تضبط و تعد في أجل أقصاه ستة أشهر، من تاريخ إقفال السنة المالية، و باستخدام الوحدة النقدية الوطنية.

2-1: كل عنصر من مكونات القوائم المالية لا بد أن يكون معرف بصورة واضحة و أن تظهر المعلومات التالية بصفة دقيقة: [3]

- التسمية الاجتماعية، الاسم التجاري، رقم التسجيل للوحدة التي تقدم القوائم المالية.
- طبيعة القوائم المالية (حسابات فردية، حسابات مجمعة).
- تاريخ الإقفال.
- العملة المستعملة و مستوى التقريب.

3-1: كما توجد معلومات أخرى تسمح بالتعرف على الوحدة يجب ذكرها: [4]

- عنوان المقر الاجتماعي، الشكل القانوني، مكان النشاط، و الدول المتواجدة فيها.
- الأنشطة الأساسية و طبيعة العمليات المنجزة.
- اسم الشركة الأم و بالأخص اسم المجموعة المرتبطة بها الوحدة.
- العدد المتوسط للمستخدمين خلال الفترة.
- القوائم المالية تمسك إجباريا بالعملة الوطنية، و يمكن تقريب المبالغ إلى ألف وحدة.

2- معايير عرض المعلومات المالية:

يمكن تعريف إطار عرض المعلومات المالية بأنه الإطار الذي يحدد أهداف القوائم المالية و الصفات النوعية للمعلومات التي تتضمنها عناصر القوائم المالية، لذا تعتبر المعلومات الواجب الإفصاح عنها جزء من كل معيار و مرجعا لما لم يتم التطرق إليه في كل معيار.

---

[1] رضوان حلوة حنان، مدخل النظرية المحاسبية، الإطار الفكري، التطبيقات العلمية، الطبعة 02، دار وائل للنشر، عمان- الأردن، 2009، ص 32- 35 .

[2] القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008، الجريدة الرسمية، العدد 19، الصادر بتاريخ 25 مارس 2009، ص 22 .

[3] مرجع و موضوع نفسهما .

[4] مرجع و موضوع نفسهما .

2-1: عرض القوائم المالية IAS 01:

يهدف المعيار إلى وصف أسس عرض القوائم المالية لضمان قابليتها للمقارنة، و لكي تكون ذات جودة عالية يجب أن تحتوي على معلومات و بيانات ملائمة و ذات مصداقية و موثوقية، و يطبق المعيار على جميع الكيانات التي تعرض قوائمها وفق معايير المحاسبة الدولية و يرتكز على المحاور الرئيسية التالية:[1]

- التعرف على الإطار العام لعرض القوائم المالية، أشكالها، طرق إعدادها، مزاياها و الحد الأدنى من المعلومات التي يتم عرضها.
- تحديد أسس عرض القوائم المالية مع التأكيد على قابليتها للمقارنة.
- وضع أساس يتممن خلاله تصنيف مكونات القوائم المالية و تحديد السياسات المحاسبية الواجب إتباعها في إعداد القوائم المالية.
- التعرف على الصفات النوعية التي يتم أخذها في الحسبان عند إعداد القوائم المالية.

و القوائم المالية هي عرض هيكلي للمركز المالي للكيان و أدائه خلال فترة معينة، تهدف إلى توفير معلومات حول نتيجة أعماله و مركزه المالي و تدفقاته النقدية خلال تلك الفتة.

2-1-1: الميزانية:

لم يحدد معيار المحاسبة الدولي الأول شكل أو نموذج للميزانية بل أعطى الحد الأدنى من المكونات التي يجب أن تشتمل عليها و هي:

التثبيتات العينية، التثبيتات المعنوية، الأصول المالية، المساهمات المدرجة في الحسابات حسب الطريقة العادلة، المخزونات، الزبائن و المدينون الآخرون، النقدية و شبه النقدية، الموردون و الدائنون الآخرون، أصول و خصوم الضريبة، المؤونات، الخصوم غير الجارية، الحقوق ذات الأقلية، رأس المال الصـــــــادر و الاحتياطات، و الأصول المعروضة للبيع.

2-1-2: جدول حسابات النتائج:

لم يحدد المعيار شكل أو نموذج لجدول حسابات النتائج بل حدد قائمة بالعناصر التي يجب أن تدرج فيـــــه و يجب أن يشمل:

نواتج الأنشطة العادية، نتيجة النشاط، الأعباء المالية، الحصص في النشاطات الصافية للمؤسسات المشاركة و الشركات المشتركة المدمجة حسب الطريقة العادلة، الأرباح و الخسائر بعد خصم ضرائب العمليات غير المنتهية، أعباء الضرائب على الأنشطة العادية، النتيجة الإجمالية، و النتيجة الصافية.

2-1-3: جدول تغيرات الأموال الخاصة:

يجب على كل كيان أن يعرض و بصورة مستقلة قائمة يظهر فيها النتيجة الصافية للدورة، النتـائج و الأعبـاء و الأرباح و الخسائر التي تقود بشكل مباشر على رؤوس الأموال الخاصة، تغيرات الدورة المحاسبية و تصحيح الأخطاء المسجلة وفق المعيار IAS 08 و التي لها تأثير على رؤوس الأموال الخاصة، حركات رؤوس الأموال، رصيد الأرباح المتراكمة غير الموزعة في بداية و نهاية الدورة المحاسبية.

[1] خالد جمال الجعارات، معايير التقارير المالية الدولية 2007، إثراء للنشر و التوزيع، عمان- الأردن، 2008، ص 31.

4-1-2: قائمة التدفقات النقدية IAS 07:

يهدف المعيار إلى ضمان توفير المعلومات حول التغيرات في النقدية و شبه النقدية للكيان خلال الفترة المحاسبية من خلال التدفقات النقدية، لمساعدة مستخدمي القوائم المالية للحكم على قدرة الكيان على توفير النقدية، و تستخدم قائمة التدفقات النقدية غالبا كمؤشر للتنبؤ بمقدار و توقيت التدفقات النقدية المستقبلية و أثر التغير في الأسعار و تشمل التدفقات الداخلية و الخارجية النقدية و شبه النقدية، فالنقدية تتمثل في الأرصدة لدى البنوك المبالغ المرصودة في الصندوق و الودائع تحت الطلب بما فيها الودائع المصرفية التي تسدد عند الطلب الأول أما الشبه نقدية فهي الالتزامات قصيرة الأجل القابلة للتحول بسهولة إلى نقود و التي يكون خطر قيمتها هين.[1]

5-1-2 :الملحق:

يحتوي على الإيضاحات الخاصة بالقوائم المالية و مهيكل وفق ما يلي:[2]

- الإفصاح عن المعلومات التي تطلبها معايير المحاسبة الدولية غير المعروضة في القوائم المالية.
- تقديم معلومات حول أساس إعداد و عرض البيانات المالية و السياسة المحاسبية المطبقة و الأحداث الهامة.
- تقديم المعلومات الإضافية اللازمة لفهم مكونات القوائم المالية.
- تقديم المعلومات الإضافية الأخرى بما فيها الحالات الطارئة و المعلومات غير المالية.

من خلال عرضنا للمعيار المحاسبي الدولي الأول و مطابقته بما جاء في القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008 حول عرض الكشوف المالية، نلاحظ أن النظام المحاسبي المالي التزم بما جاء في نص المعيار إلا أنه قدم نماذج قاعدية للكشوف المالية يجب تكييفها و اعتمادها من طرف كل كيان.

2-2: الإفصاح عن الأطراف ذات العلاقة IAS 24:

يهدف المعيار إلى ضمان احتواء القوائم المالية على المعلومات اللازمة لجذب الانتباه حول إمكانية تأثير المركز المالي للكيان و نجاعته بوجود أطراف ذات العلاقة، و التي حددها في: [3]

- الكيانات التي تتحكم أو يتحكم بها بصفة مباشرة أو غير مباشرة أو تحت السيطرة المشتركة مع الكيانات المعدة للقوائم.
- الكيانات المشاركة.
- الأفراد الطبيعيون الذين يمتلكون بشكل مباشر أو غير مباشر حق التصويت في الكيان المعد للقوائم المالية.
- المسيرين الرئيسيين، أي الأشخاص الذين لديهم السلطة أو مسؤولية التخطيط و التوجيه و الرقابة.
- الكيانات التي يمارس عليها مساهم أو مسير أو مدير سلطة معتبرة.
- الأفراد الذين يمتلكون حق الرقابة على الكيان.

[1] القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، مرجع سبق ذكره، ص 29

[2] .رفيق يوسفي، النظام المحاسبي المالي بين الاستجابة للمعايير الدولية و متطلبات التطبيق، مذكرة ماجيستر محاسبة و تدقيق، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة تبسة، 20010-2011، ص 132 .

[3] رفيق يوسفي، المرجع سبق ذكره، ص 134 .

التزام النظام المحاسبي المالي بالمعيار المحاسبي الدولي الرابع و العشرون من خلال ما جاء به في القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008، و الذي نص على ضرورة أن يحتوي ملحق الكشوف المالية على المعلومات التي تخص الكيانات المشاركة و المؤسسات المشتركة و الفروع و الشركة الأم و تلك المعاملات التي يتم عند الاقتضاء مع هذه الكيانات أو مع مسيريها.[1]

المطلب الثالث: عرض و تحليل القو ائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي:

التحليل المالي هو عبارة عن معالجة بيانات مالية لتقييم الأعمال و تحديد الربحية على المدى الطويل، و هو ينطوي على استخدام البيانات و المعلومات لخلق نسب و نماذج رياضية تهدف إلى الحصول على معلومات تستخدم في تقييم الأداء و اتخاذ القارات الرشيدة.

1- عرض و تحليل الميز انية وفق النظام المحاسبي المالي:

1-1: تعريف الميز انية حسب النظام المحاسبي المالي:

حسب المادة 33 من المرسوم التنفيذي 08 – 156 المتضمن للنظام المحاسبي المالي فإنه[2] تحدد الميزانية بصفة منفصلة عناصر الأصول و الخصوم، و يبرز عرض الأصول و الخصوم داخل الميزانية الفصل بين العناصر الجارية و العناصر غير الجارية، حيث أن الأصول تتب حسب درجة سيولتها أما الخصوم حسب درجة استحقاقيتها، بالإضافة إلى مبدأ السنوية في التفرقة بين العناصر المتداولة و غير المتداولة، و يمكن التوضيح من خلال الجدولين التاليين:

الجدول رقم 01 : ميز انية الأصول

جانب الأصول:

السنة المالية المقفلة: ..

الأصول	ملاحظة	Nالإجمالي	Nإهتلاك الرصيد	N الصافي	N-1 صافي
- أصول غير جارية					
- فارق بين الاقتناء- المنتج الإيجابي أو السلبي					
- تثبيتات معنوية					
- تثبيتات عينية					
- أراضي					
- مباني					
- تثبيتات عينية أخرى					
- تثبيتات ممنوح امتيازها					
- تثبيتات جاري إنجازها					

[1] رفيق يوسفي، المرجع سبق ذكره، ص 133 .

[2] المادة 33 من المرسوم التنفيذي 08- 156 ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المتضمن للنظام المحاسبي المالي ، الجزائر ، بتاريخ 26 ماي 2008، ص 03 .

- تثبيتات مالية - سندات موضوعة موضع معادلة - مساهمات أخرى و حسابات دائنة ماحقة بها - سندات أخرى مثبتة - قروض و أصول مالية أخرى غير جارية - ضرائب مؤجلة على الأصول					
مجموع الأصول غير الجارية					
أصول جارية مخزونات و منتجات قيد التنفيذ حسابات دائنة و استخدامات مماثلة الزبائن المدينون الآخرون الضرائب و ما شابهها حسابات دائنة أخرى و استخدامات مماثلة الموجودات وما شابهها الأصول الموظفة و الأصول المالية الجارية الأخرى الخزينة					
مجموع الأصول الجارية					
المجموع العام للأصول					

المصدر: حبيبة قشي، تحليل مالي معمق، محاضرات غير منشورة، تخصص مالية و جباية، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة المسيلة- الجزائر، 2013، 2014 .

الجدول رقم 02: ميزانية الخصوم

جانب الخصوم

السنة المالية المقفلة:...

الخصوم	ملاحظة	N	N-1
- رؤوس الأموال الخاصة - رأس المال تم إصداره - رأس مال غير مستعان به علاوات و احتياطات- احتياطات مدمجة(1) - فوارق إعادة التقييم - فارق المصادرة(1) - نتيجة صافية/ نتيجة صافية حصة المجمع(1)			

- رؤوس أموال خاصة أخرى(ترحيل من جديد)			
حصة الشركة المدمجة(1)			
حصة ذوي الأقلية			
المجموع 1			
- الخصوم غير الجارية - قروض و ديون مالية - ضرائب (مؤجلة و مرصود لها) - ديون أخرى غي جارية - مؤونات و منتجات ثابتة مسبقا			
مجموع الخصوم غير الجارية 2			
- الخصوم الجارية - موردون، حسابات جارية - ضرائب - ديون أخرى - خزينة سلبية			
مجموع الخصوم الجارية 3			
المجموع العام للخصوم			

المصدر حبيبة قشي، تحليل مالي معمق، محاضرات غير منشورة، تخصص مالية و جباية، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة المسيلة- الجزائر، 2013، ص201

2- عرض و تحليل حساب النتائج حسب النظام المحاسبي المالي:

2-1: تعريفه:

و فق النظام المحاسبي المالي فإن الجدول هو بيان ملخص للأعباء و المنتوجات المنجزة من طرف المؤسسة خلال السنة المالية، ولا يأخذ في الحساب تاريخ التحصيل أو تاريخ السحب، و يبرز بتمييز النتيجة الصافية للسنة المالية مع الكسب أو الخسارة.[1]

و يمكن التوضيح من خلال الجدولين التاليين :

[1] حواس صلاح، التوجه الجديد نحو معايير الإبلاغ المالي و الدولي، أطروحة دكتوراه، علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية، جامعة الجزائر، 2007- 2008، ص 184 .

الجدول رقم 03 : حساب النتائج حسب الطبيعة

الفترة من ...إلى...

رقم الحساب	البيان	المبلغ المدين	المبلغ الدائن	إحالات	أرصدة الدورة السابقة
70	المبيعات				
72	التغير في المخزون				
73	إنتاج المؤسسة لذاتها				
74	إعانات الاستغلال				
	إنتاج الدورة 1				
60	مشتريات مستهلكة				
61	خدمات خارجية				
62	خدمات خارجية أخرى				
	إستهلاكات الدورة 2				
63	أعباء المستخدمين				
64	ضرائب و رسوم				
	فائض الاستغلال الإجمالي 4				
75	إيرادات وظيفية أخرى				
65	أعباء وظيفية أخرى				
68	مخصصات الاهتلاك و تدني القيمة				
78	استرجاع أعباء الدورات السابقة				
	النتيجة الوظيفية 5				
76	إيرادات مالية				
66	أعباء مالية				
	النتيجة المالية 6				
	النتيجة العادية قبل الضرائب=5+6				
626	الضرائب المستقلة عن النتيجة العادية				
692	الضرائب المؤجلة على النتيجة العادية				
	إجمالي إيرادات النشاطات العادية				
	النتيجة الصافية للنشاطات العادية 7				
77	إيرادات استثنائية				

67	أعباء استثنائية				
	النتيجة غير العادية 8				
	النتيجة الصافية للدورة 9				

المصدر : حبيبة قشي، مرجع سبق ذكره.

الجدول رقم 04: حساب النتائج حسب الوظيفة

الفترة من ...إلى ...

البيان	المبلغ المدين	المبلغ الدائن	إحالات	أرصدة الدورة السابقة
رقم الأعمال تكلفة المبيعات				
الهامش الإجمالي				
إيرادات أخرى وظيفية تكاليف تجارية أعباء إدارية أعباء أخرى وظيفية				
نتيجة وظيفية				
الأعباء حسب طبيعتها - مصاريف المستخدمين - مخصصات الاهتلاك - أعباء حسب طبيعتها أخرى				
إيرادات مالية مصاريف مالية				
النتيجة العادية قبل الضريبة				
الضريبة المستحقة على النتيجة العادية تغير الريبة المؤجلة على النتيجة العادية				
النتيجة الصافية للأنشطة العادية				
أعباء استثنائية إيرادات استثنائية				
النتيجة الصافية للنشاط				
عناصر أخرى خاصة بالحسابات المجمعة				

المصدر: حبيبة قشي، مرجع سبق ذكره

3- عرض و تحليل جدول تدفقات الخزينة:

3-1: تعريف جدول تدفقات الخزينة:

الهدف من جدول سيولة الخزينة هو إعطاء مستعملي الكشوف المالية أساس لتقييم مدى قدرة المؤسسة على توليد الأموال و نظائرها و كذلك المعلومات بشأن استخدام هذه السيولة المالية، و هذا الجدول يقدم سيولة الخزينة من مداخيل و مخارج الموجودات المالية أثناء السنة المالية حسب مصدرها.[1]

الجدول رقم 05: جدول سيولة الخزينة(التدفقات النقدية) الطريقة المباشرة.

البيان	إحالات	الدورة الجارية	أرصدة الدورة السابقة
تدفقات الخزينة من النشاطات التشغيلية التحصيل من الزبائن المبالغ المسددة من الموردين- المستخدمين فوائد و مصايف مالية أخرى مدفوعة ضرائب مدفوعة على النتيجة تدفقات الخزينة قبل العناصر الاستثنائية تدفقات الخزينة المرتبطة بالعناصر الاستثنائية تدفقات الخزينة الصافية للنشاطات التشغيلية			
تدفقات الخزينة من النشاطات الاستثمارية			
المدفوعات الخاصة باقتناء القيم الثابتة التحصيل الخاص بالتنازل عن القيم الثابتة المدفوعات الخاصة باستثناء القيم المالية فوائد محصلة من التوظيفات المالية حصص و أقساط مقبوضة في النتائج			
تدفقات الخزينة من الأنشطة التمويلية			
مؤشر تغير أسعار الصرف في السيولة تغير الخزينة خلال السنة المالية الخزينة و شبه الخزينة في بداية الدورة الخزينة وشبه الخزينة في نهاية الدورة تغير الخزينة خلال السنة المالية المقارنة مع النتيجة المحاسبية			

المصدر: حبيبة قشي، مرجع سبق ذكره.

[1] حواس صلاح، مرجع سبق ذكره، ص 184.

الجدول رقم 06: جدول تدفقات الخزينة- الطريقة غير المباشرة.

البيان	إحالات	الدورة الجارية	الدورة السابقة
- تدفقات الخزينة من النشاطات التشغيلية - النتيجة الصافية خلال الدورة المحاسبية - تعديلات و تصحيحات حول: إهتلاكات و مؤونات التغير في الضرائب المؤجلة التغير في المخزون التغير في حسابات الزبائن و حقوق أخرى التغير في حسابات المورد و ديون أخرى زائد/ناقص قيمة التنازل، ضرائب صافية			
تدفقات الخزينة من النشاطات التشغيلية 1			
تدفقات الخزينة من النشاطات الاستثمارية - المدفوعات الخاصة بإقتناء القيم الثابتة - التحصيل الخاص بالتنازل/القيم الثابتة			
تدفقات الخزينة من النشاطات الاستثمارية 2			
تدفقات الخزينة من النشاطات التمويلية - حصص مدفوعة للمساهمين - زيادة أو ارتفاع رأس المال - إصدار قروض - تسديد قروض			
تدفقات الخزينة من النشاطات التمويلية 3			
تغير الخزينة خلال السنة المالية		3+2+1	
الخزينة و شبه الخزينة في بداية الدورة			
الخزينة و شبه الخزينة في نهاية الدورة			
مؤشر تغير أسعار صرف العملات			
تغير الخزينة خلال السنة المالية			

المصدر حبيبة قشي، مرجع سبق ذكره

4- عرض و تحليل جدول تغيرات الأموال الخاصة و الملاحق

أولا: جدول تغيرات الأموال الخاصة

يشكل جدول تغيرات الأموال الخاصة تحليلا للحركات التي أثرت في كل فصل من الفصول التي تتشكل منها رؤوس الأموال الخاصة للكيان خلال السنة المالية

الجدول رقم 07: جدول تغير الأموال الخاصة

تغيرات الأموال الخاصة	إحالات	رأس المال الاجتماعي	علاوات الإصدار	فرق التقييم	فرق إعادة التقييم	احتياطات نتيجة
رصيد نهاية السنة N-2						
تغيير الطرائق المحاسبية و تصحيح الأخطاء						
إعادة تقييم القيم الثابتة						
الربح/ خسائر غير مسجلة في حسابات النتائج						
حصص موزعة						
زيادة رأس المال						
نتيجة صافية للنشاط						
رصيد نهاية السنة N-1						
تغيير الطرائق المحاسبية و تصحيح الأخطاء						
إعادة تقييم القيم الثابتة						
الربح/خسائر غير مسجلة في حسابات النتائج						
حصص موزعة						
زيادة رأس المال						
نتيجة صافية للنشاط						
رصيد نهاية السنة N						

المصدرحبيبة قشي، مرجع سبق ذكره

ثانيا:الملاحق

- تعريف الملاحق:

تتضمن الملاحق على وجه الخصوص القواعد و الطرق المحاسبية التي تسمح بفهم الميزانية، زيادة على عدة معلومات تكميلية

إن الحصول على معلومات صحيحة تتمتع بالدقة اللازمة هي الأساس الذي تبنى عليه القوائم المالية بمختلف أنواعها، و التي تتضمن معلومات تعطي صورة واضحة عن الوضعية المالية للمؤسسة.

و من أجل فهم تلك المعلومات التي تعدها القوائم المالية و استخدامها بشكل صحيح في اتخاذ القرارات بمختلف أنواعها فإن المستخدم يلجأ إلى تحليل هذه المعلومات عن طريق حساب بعض المؤشرات المالية، التي تكون أكثر دلالة و توضح العلاقة بين مختلف عناصر القوائم المالية، لكن بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي في الجزائر و الذي تم بموجبه تعديل عناصر الميزانية و جدول حسابات النتائج، بالإضافة إلى إدراج قوائم جديدة مثل جدول تدفقات الخزينة و جدول تغيرات الأموال الخاصة و الملاحق، أصبحت تلك القوائم المالية لا تحتاج إلى إجراءات تعديلية عميقة كما كانت عليه في السابق، و يمكن حساب المؤشرات المالية مباشرة من القوائم المالية.

المبحث الثالث: جودة المعلومة المالية في تحسين دور التدقيق المحاسبي

حظيت المعلومة المالية باهتمام مختلف الهيئات المهنية و ذلك لما لها من أهمية عند إعداد القوائم المالية لتحقيق متطلبات الإفصاح الضرورية في تلك القوائم.

المطلب الأول: مفهوم جودة المعلومة المالية

1- تعريف جودة المعلومة المالية:

يقع على عاتق المؤسسة المسؤولية الأساسية في توفير المعلومات المالية بشأن الأحداث الاقتصادية الملائمة و ذات المنفعة لمختلف نماذج القرارات.

كما تعرف جودة المعلومات المالية على أنها درجة و مستوى التفوق في النوعية و القيمة، و تعني أيضا المعيار الذي يمكن على أساسه الحكم على مدى تحقيق المعلومة المالية لأهدافها.[1]

و يقصد بها كذلك تلك الخصائص النوعية التي يجب أن تتسم بها المعلومات المالية المفيدة، و التي تشكل معايير أساسية ليتم الاسترشاد بها للحكم على مدى كفاءة و فعالية تلك المعلومات و جودتها، و يجدر الإشارة إلى أن جودة المعلومة المالية تنعكس على جودة التقارير المالية، حيث كلما توفرت المصداقية و الشفافية في المعلومات المالية كلما زادت الموثوقية في التقارير المالية المقدمة للأطراف ذات العلاقة و المستفيدة منها.

[1] بولنجيب عادل، دور المعايير المحاسبية الدولية في تحسين جودة المعلومة المالية، رسالة ماجيستر، تخصص إدارة مالية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة قسنطينة، 2013،2014، ص 54 .

المطلب الثاني: قياس جودة المعلومات المالية

إن قياس جودة المعلومات المالية يبقى ****، لكن أن تكون المعلومة بجودة عالية أفضل من لا جودة، و هذه بعض المعايير لقياس الجودة و هي:[1]

✓ **المنفعة:**

هي استخدام المعلومة من أجل منفعة معينة، و تكمن جودة المنفعة في كمية المعلومة و سهولة الحصول عليها، كما يمكن التمييز بين عدة أشكال للمنفعة.

- منفعة شكلية: تجانس الشكل مع احتياجات المستخدم.
- منفعة زمنية: الحصول عليها وقت الحاجة لاستخدامها.
- منفعة مكانية: سهولة الحصول عليها.
- منفعة التقييم (التصحيحية): تكمن أهميتها في تقييم القرارات المتخذة.

✓ **الدقة:**

إن المعلومات الدقيقة تكون مهمة في التقييم الدقيق للأحداث سواء في المستقبل أو الحاضر أو الماضي.

✓ **التنبؤ:**

كلما كانت المعلومة مساعدة على التنبؤ كلما كانت أكثر جودة، لأن من بين أهم أهداف المعلومة استخدام معلومات حقيقية عن الماضي في التنبؤ بمعلومات متوقعة عن المستقبل.

✓ **الفعالية:**

هي العلاقة بين الأهداف و النتائج، أي مدى تحقيق المعلومة للأهداف المسطرة لأجلها و ذلك بمقارنتها مع نتائج استخدامها.

✓ **الكفاءة:**

هي العلاقة بين الاستخدام و النتائج، أي أن تكون المعلومة بأقل التكاليف و بأكثر منفعة من وراءها.

المطلب الثالث: علاقة التدقيق المحاسبي بجودة المعلومات المالية

مع تزايد الحاجة إلى المعلومات المالية ذات جودة و مصداقية، تتزايد درجة الطلب على التدقيق المحاسبي و المالي باعتباره الركيزة الأساسية للتحقق من المعلومات المالية و التأكد من دقة تعبير القوائم المالية للمركز المالي الحقيقي للمؤسسة، و لتفادي مختلف الأخطاء المحاسبية و حالات الغش و التلاعب بأملاكها.

1- التدقيق المحاسبي و مصداقية المعلومة المالية:

يتضح الدور المحوري للتدقيق المحاسبي و المالي في إعطاء معلومات ذات مصداقية من خلال: [2]

- مساهمة مدقق الحسابات في اكتشاف أعمال الغش و الأخطاء و التزوير مما يؤدي إلى تحسين المعلومات الواردة في القوائم المالية.

[1] ناصر محمد علي المجهلي، خصائص المعلومة المحاسبية و أثرها في اتخاذ القرارات،رسالة ماجيستر، تخصص محاسبة، علوم التسيير، 2009، ص 71 .

[2] إسماعيل بوغازي، أثر استخدام معايير التدقيق الداخلي الدولية على فعالية حوكمة شركات المساهمة الجزائرية، أطروحة دكتوراه، تخصص محاسبة مراجعة و تدقيق، كلية العلوم الإقتصادية و العلوم التجارية و التسيير، جامعة الجزائر ، 2020 ،2019، ص 18 .

- لمدقق الحسابات أهمية بارزة في تحسين جودة المعلومات المالية المعروضة في القوائم المالية للمؤسسة عبر فحصه الدقيق لحساباتها باعتباره متخصصا و نزيها لإتقان عمله.

- تعتبر تقرير مدقق الحسابات أداة ضغط على الإدارة من أجل تفعيل الأداء المحاسبي مما تبرز انعكاسا إيجابيا في تطبيق المؤسسة لإرشاداتها على جودة القوائم المالية.

- إن أهم ما توفره تقارير المدقق المستقل للمستخدمين و مختلف الأطراف ذات العلاقة هو إمكانية الوثوق و الاعتماد على تقرير منشور شهادة طرف خارجي محايد، حيث يبدي رأيه الفني حول مصداقية القوائم المالية و هذا ما ينعكس على جودة و صحة المعلومات المالية.[1]

- جودة المعلومات المالية هي الخصائص التي تتسم بها المعلومة المالية، و يجب أن تكون المعلومة ذات جودة عالية، لأن جودة المعلومة المالية تلعب دورا هاما في تحقيق فعالية و كفاءة القرارات، كما أنها تساعد في تحقيق الأهداف المسطرة بدون أي عراقيل و تكون النتائج دقيقة و مضمونة و لها مصداقية.

2- المحددات الأساسية لجودة المعلومة المالية و أهم العوامل المؤثرة فيها:

حسب الدراسة التي أجرها النظام المحاسبي هناك قيدين أساسيين لتحديد محتوى المعلومة المالية و هي:[2]

* الأهمية الأساسية .

* التكلفة.

أ/ الأهمية النسبية:

تكمن أهمية المعلومة المالية من خلال تقدير انعكاس مدى إهمالها أو عدم الدقة فيها على متخذ القرار، حيث أن المعلومة المهمة نسبيا هي التي يؤدي نسيانها أو إهمالها إلى تحريف القرار و العكس، و من خلال هذا نجد أن المعلومة المالية تنقسم إلى قسمين : هامة نسبيا و غير هامة نسبيا، و هذا نتيجة لوضعيتها من عتبة الاعتراف، أي المعلومة الهامة نسبيا يجب إدراجها و معالجتها بشكل دقيق، أما المعلومة غير الهامة نسبيا فالعكس.

إن اختيار درجة الأهمية النسبية للمعلومات تكون من خلال العناصر التالية:

- البيانات الكمية المرتبطة بالقوائم المالية.

- حدود التجميع أو التفصيل للبيانات الكمية الواردة في القوائم المالية.

- البيانات الكمية التي يمكن تقديرها بدقة كافية لإدراجها في القوائم المالية.

- الخصائص التي يجب الإفصاح عنها بعبارات و جمل وضعية.

- الخطة و التوقعات الملائمة للإدارة.

[1] إسماعيل بوغازي، مرجع سبق ذكره ، ص 18 .

[2] ناصر محمد علي المجهلي، مرجع سبق ذكره، ص 73 .

ب/ تكلفة المعلومة:

يسعى المستخدم للمعلومة المالية إلى تحقيق فائدة أو منفعة لاتخاذ القرار، لكن المستخدم يكون أمام قيد و هو تكلفة الحصول عليها مقابل الفائدة التي يجنيها من استخدامها، بالرغم من أن المؤسسة هي التي تتحمل تكاليف عمليات المعالجة و العرض للبيانات لتصبح عبارة عن معلومة جاهزة للاستعمال.

خاتمة الفصل:

لم تغب المعلومات المالية عن عالم التسابق الدائم حول تحسين أداء المؤسسات لأن دقتها و جودتها هو الأساس الذي تبنى عليه القرارات الهامة التي تؤثر مباشرة على المؤسسة و بالتالي فإن جودة المعلومة المالية تلعب دورا هاما في تحسين دور التدقيق المحاسبي.

الخاتمة العامة

الخاتمة العامة :

من خلال الدراسة النظرية للتدقيق المحاسبي اتضح لنا أن له دور أساسي في الشركات و المؤسسات العامة و الخاصة، خاصة فيما يتعلق بالجمهور المستثمر و الدائنين عن طريق تعزيز و تعظيم مصداقية القوائم المالية المنشورة الخاصة بأعمال المؤسسة، و تقديمها غلى مستخدمي تلك القوائم المالية سواء داخليا أو خارجيا.

و حتى يتسنى ذلك لا بد من تقديم معلومات مالية صحيحة و دقيقة و موثوقة لإعداد القوائم المالية و ذلك لاتخاذ أحسن قرار للمؤسسة.

1- نتائج اختبار الفرضيات:

يمكن مناقشة الدراسة بحيث يمكن عرض نتائج اختبار هذه الفرضيات فيما يلي:

- يمكن تأكيد الفرضية الأولى بأن القوائم المالية فعلا تحتوي على معلومات مالية و التي تعتبر الأساس في اتخاذ القرارات للمؤسسة.

- كما يمكن كذلك تأكيد الفرضية الثانية و القول بأن المعلومات المالية عندما تكون صحيحة و موثوقة تؤدي إلى تفعيل دور التدقيق المحاسبي.

- تحتاج عملية التدقيق المحاسبي إلى معلومات مالية ذات جودة حتى تتمكن المؤسسة من الإفصاح عن قوائمها المالية بشكل سليم، فإنه يمكن تأكيد الفرضية الثالثة لأن موثوقية المعلومات المالية التي تحتويها القوائم المالية عندما تكون صحيحة و سليمة فإنها تكون ذات فعالية لعملية التدقيق المحاسبي.

- تعتبر جودة المعلومة المالية ثروة هامة إذ أن التحكم الجيد لها يحقق أرباحا و نجاحا للخطط المستقبلية و ضمان بقاء و استمرار المؤسسة.

2- نتائج الدراسة:

من خلال الدراسة التي قمنا بها تبين لنا ما يلي:

- اعتماد التدقيق على جملة من الفروض و المبادئ من شأنها أن تساهم في تقويم نظام المعلومات المالية و إضافة إلى المصداقية على مخرجاته.

- إن المعلومات المالية هي التي تقيم من خلالها أداء المؤسسات و وضعها المالي، و الوسيلة المستعملة لإيصال هذه المعلومات عن طريق القوائم المالية و التي يجب أن تكون ملائمة و موثوقة حتى يمكن استعمالها في القرارات المتعلقة بالمؤسسة و ذلك بفضل عملية التدقيق المحاسبي.

- إن النظام المحاسبي المالي هو نظام لتنظيم المعلومة المالية، يسمح بتخزين معطيات قاعدية عددية، تصنيفها، تقييمها و تسجيلها و عرض كشوف تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية للمؤسسة.

3- اقتراحات الحلول:

- يجب أن تكوين و تأهيل الإطارات علميا و عمليا من أجل ممارسة عملية التدقيق وفقا للمعايير الدولية.

- توحيد جهود المحاسبين و مختلف المسيرين بالمؤسسة من أجل الخروج بقوائم مالية أكثر مصداقية تعكس بصور واضحة الوضع المالي لمؤسسة.

- عرض القوائم المالية للوحدة بطريقة تسهل على المستثمر قرار استثماره من عدمه.

4- أفاق الدراسة:

في الأخير يمكن اعتبار هذه الدراسة بداية للدراسات و البحوث الأخرى، لذا نقترح المواضيع التالية:

- ✓ التأهيل الدولي في المعايير المحاسبية الدولية لإعداد التقارير المالية.
- ✓ دور النظام المحاسبي المالي في تحسين شفافية و مصداقية القوائم المالية للمؤسسة الاقتصادية.
- ✓ دور جودة المعلومة المالية في تطوير مهنة التدقيق المحاسبي في المؤسسة.

ختاما:

نأمل أن نكون قد وقفنا بعون الله في عملنا هذا .

--- تم بحمد الله ---

قائمة المصادر والمراجع

المراجع:

باللغة العربية:

الكتب:

- ألفين أرينز، جيمس لوباك،المراجعة مدخل متكامل، ترجمة محمد عبد القادر الديسطي، مراجعة أحمد حامد دجاج، دار المريخ، السعودية، بدون سنة نشر.
- أمين السيد، فلسفة المراجعة، الطبعة 1، الدار الجامعية، مصر، 2009.
- إيمان فاضل السمراني، هيثم محمد الزغبي، نظم المعلومات الإدارية، دار الصفاء للنشر و التوزيع، عمان، 2002.
- رأفت سلامة محمود و آخرون، علم تدقيق الحسابات النظري، الطبعة 1، مكتبة المجتمع العربي، الأردن، 2010.
- سليم الحسنى، مبادئ نظم المعلومات، الإدارية، الطبعة 1، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع، عمان، 1998.
- سليمان مصطفى الدلاهمة، أساسيات و نظم المعلومات المحاسبية و تكنولوجيا المعلومات، الطبعة 1، الوراق للنشر و التوزيع، فلسطين، 2008.
- عبد الفتاح صحن، مبادئ و أسس المراجعة علما و عملا، مؤسسة الشباب، مصر، 1993.
- غسان فلاح المطارنة، تدقيق الحسابات المعاصر الناحية النظرية، الطبعة 1، دار المسيرة، الأردن 2000.
- كامل السيد غراب، فادية محمد حجازي، نظم المعلومات الإدارية مدخل تحليلي، الطبعة الأولى، جامعة مالك سعود، المملكة العربية السعودية، 1997.
- متولي محمد الجمل، عبد المنعم محمود، المراجعة، دار النهضة العربية، القاهرة، 1973.
- محمد بوتين، المحاسبة العامة للمؤسسة، الطبعة 5، ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر، 2005.
- محمد سمير الصبان، الأصول العلمية للمراجعة بين النظرية و الممارسة، دار النهضة العربية، بيروت، 1988.
- محمد سمير الصبان، عبد الوهاب نصر علي، المراجعة الخارجية، المفاهيم الأساسية و آليات التطبيق وفقا للمعايير المتعارف عليها و المعايير الدولية، الدار الجامعية، مصر، 2002.
- محمد سمير الصبان، محمد مصطفى سليمان، الأسس العلمية و العملية لمراجعة الحسابات، الدار الجامعية، مصر، 2004.
- محمد فضل مسعد، خالد راعب الخطيب، دراسة معمقة في تدقيق الحسابات، الطبعة 1، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر و التوزيع، عمان، 2009.
- مصطفى يوسف كافي، تدقيق الحسابات في ظل البيئة الإلكترونية و اقتصاد المعرفة، الطبعة 1، مكتبة المجتمع العربي، الأردن،2004.
- منصور أحمد البديوي، شحاته، دراسات في الاتجاهات الحديثة في المراجعة مع تطبيقات عملية على معايير المراجعة المصرية و الدولية، الدار الجامعية، مصر، 2002، 2003.
- نجم عبد الله الحميدي، نظم المعلومات الإدارية، دار وائل للنشر، الأردن، 2005.
- نواف محمد عباس الرماحي، مراجعة المعلومات المالية الطبعة 1، دار صفاء ، الأردن ، 2009

الرسائل العلمية:

- علواطي لمين، تكنولوجيا المعلومات و الاتصال و تأثيرها على تحسين الأداء الاقتصادي للمؤسسة، رسالة ماجيستر،تخصص إدارة أعمال، جامعة الجزائر، 2013.
- مصطفى يوسف سبيسي، دور المعلومات المالية المستقبلية للشركات في اتخاذ القرارات، رسالة ماجيستر، تخصص محاسبة، جامعة حلب، 2011.
- غسان علي محمد هاشم، أثر كفاءة نظم المعلومات في تحسين فعالية عملية صنع و اتخاذ القرارات، أطروحة دكتوراه، تخصص إدارة أعمال، اليمن، 2010.
- محمود محمد الزيود، دور أنظمة المعلومات في تحسين فاعلية عملية اتخاذ القرارات، أطروحة دكتوراه، في العلوم الاقتصادية، الجزائر، 2007.
- نبيل حلمي، نظم المعلومات المالية و دورها في عملية اتخاذ القرارات المالية، أطروحة دكتوراه، تخصص إدارة و تسيير المنظمات، الجزائر، 2020.
- دلال حمودي، تقييم أداء نظم المعلومات المالية و المحاسبة المعتمدة على الحاسوب، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، الجزائر، 2015.
- قوادري محمد، قياس بنود القوائم المالية وفق المعايير المحاسبية الدولية، رسالة ماجيستر، تخصص محاسبة، الجزائر، 2010.
- حواس صلاح، التوجه الجديد نحو معايير الإبلاغ المالي و المحاسبي، أطروحة دكتوراه ، في علوم التسيير، الجزائر، 2007،2008.
- بولنجيب عادل، دور المعايير المحاسبية الدولية في تحسين جودة المعلومة المالية، رسالة ماجيستر، تخصص إدارة مالية، الجزائر، 2013،2014.

مقالات و مداخلات:

- محمود حمام و آخرون، أثر التدفقات النقدية على اتخاذ القرارات المالية، مجلة البحوث الاقتصادية و المالية،العدد الرابع، الجزائر، 2015، ص 06 .
- عمار بن عيسى، معوقات تطبيق النظام المحاسبي المالي في شركات المساهمة، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد الأول، الجزائر، 2014، ص 88 .

نصوص قانونية تنظيمية:

- القانةن رقم 07 – 11، المؤرخ في 08 أفريل 2009، المتعلق بالنظام المحاسبي المالي، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 74، 2009.
- المرسوم التنفيذي 08 – 156، المؤرخ في 26 ماي 2008، المتعلق بتطبيق أحكام القانون 07 – 11، المتعلق بالنظام المحاسبي المالي.
- القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008، المحدد للأسقف رقم الأعمال و عدد المستخدمين و النشاطات المطبقة على الكيانات الصغيرة بغرض مسك محاسبة مالية مبسطة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19، 25 مارس2009.

الملخص:

تتناول هذه المذكرة موضوع أهمية المعلومة المالية في تفعيل دور التدقيق المحاسبي ، حيث أن الهدف من هذه الدراسة هو إبراز أهمية استخدام المعلومات الواردة في القوائم المالية بفضل عملية التدقيق المحاسبي ، و محاولة إيجاد العلاقة بين مصداقية هذه المعلومات و موثوقيتها في ظل النظام المحاسبي المالي .

و قدخلص البحث إلى جملة من النتائج كان من أهمها اعتماد التدقيق على جملة من الفروض و المبادئ من شأنها أن تساهم في تقويم نظام المعلومات المالية وإضافة المصداقية إلى مخرجاته .و أن المعلومات المالية هي التي تقيم من خلالها أداء المؤسسات و و ضعها المالي ،و الوسيلة المستعملة لإيصال هذه المعلومات عن طريق القوائم المالية و التي يجب أن تكون ملائمة و موثوقة حتى يمكن استعمالها في القرارات المتعلقة بالمؤسسة و ذلك بفضل عملية التدقيق المحاسبي .

الكلمات المفتاحية:

التدقيق المحاسبي، المعلومة المالية، القوائم المالية، مبادئ النظام المحاسبي المالي.

Summary

The research concluded with a number of results ,the most Important of which was that the application on a number of assumptions and principles would contribute to the evaluation of the financial information system and add credibility to its outputs ,and that financial information is through which the performance and their financial status is evaluated and the means used to deliver this information through the financial statements , which must be appropriate and reliable so that they can be used in decisions status is evaluated and the means used to deliver this information through the financial statements , which must be appropriate and reliable so that they can be used in decisions related to the institution , thanks to the accounting audit process .

Key words:

Accounting audit, financial information, financial statements, and principles of the financial accounting system.